



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات
الكويتية

**The Impact of Information Technology Control on the
Rationalization of Expenditures in Kuwaiti ministries**

إعداد الطالب

ضاري فلاح منصور سفر

١٥٧٠٥٠٤٠٢٩

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٧/٢٠١٨

تفويض

أنا ضاري فلاح منصور سفر ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: ضاري فلاح منصور سفر الرقم الجامعي: ١٥٧٠٥٠٤٠٢٩
التخصص: محاسبة الكلية: اقتصاد والعلوم الإدارية
أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها،
وقرارها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما
قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية
وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل
والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة
من رسائل، أو أطروحات، أو كتب، أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم
نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل
المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في
جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها،
وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم،
أو الاعتراض، أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء
بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / / ٢٠١٨م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية The Impact of Information Technology Control on the Rationalization of Expenditures in Kuwaiti ministries

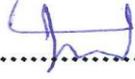
وأجيزت بتاريخ 2018/4/24م

إعداد الطالب
ضاري فلاح منصور سفر

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... (مشرفاً ورئيساً) الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة
..... (عضواً) الدكتور سـيف عبيد الشـبيل
..... (عضواً) الدكتور عبد الرحمن خالد الدلابيح
..... (عضواً خارجياً) الدكتور أكرم يوسف النجداوي

إهداء

إلى أمي الحانية وإلى أبي الغالي اللذان طالما اعتنوا بي
وكان حبهما لي في جميع أطوار عمري، وبفضل الله ثم
فضلهما وحرصهما الدائم على الوقوف بجانبي وصلت إلى ما
أصبو إليه من نجاح وتوفيق وأتطلع إلى المزيد بإذن الله.
وإلى الأستاذ الدكتور محمد الرحالة الذي بفضل
توجيهاته ونصائحه قمت بهذا العمل وأدعوا الله أن أكون قد
وفقت فيه.

وإلى كل من وقف بجانبي وساعدني في هذا العمل
لأقوم بإنجازه.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث
رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر والعرفان والامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة،
الذي لم يدخر جهداً في توجيهي وتشجيعي لإعداد هذه الرسالة.

وكل الشكر إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمانة بصدق
وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / قسم المحاسبة.

وكذلك أتقدم بالتقدير والشكر العظيم لأعضاء لجنة المناقشة الكرام
على ما قدموه لي من تقييم وتوجيهات.

وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

و.....	الشكر والتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ي.....	قائمة الجداول
م.....	قائمة الملاحق
ن.....	الملخص
ع.....	ABSTRACT
١.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢.....	١-١ مقدمة
٤.....	٢-١ مشكلة الدراسة
٦.....	٣-١ أهداف الدراسة
٧.....	٤-١ أهمية الدراسة
٨.....	٥-١ فرضيات الدراسة
٩.....	٦-١ مصطلحات الدراسة
١٠.....	٧-١ حدود الدراسة
١١.....	٨-١ مخطط الدراسة
١٢.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
١٣.....	١-٢ المبحث الأول: الإطار النظري
١٣.....	١-١-٢ مقدمة
١٣.....	٢-١-٢ الرقابة الحكومية
١٥.....	٣-١-٢ أنواع الرقابة على المال العام
١٨.....	٤-١-٢ تكنولوجيا المعلومات
١٩.....	٥-١-٢ أهمية الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات

٢١.....	٦-١-٢ رقابة تكنولوجيا المعلومات
٢٤.....	٧-١-٢ علاقة تكنولوجيا المعلومات بالرقابة والتدقيق الداخلي
٢٩.....	٨-١-٢ رقابة تكنولوجيا المعلومات وترشيد الانفاق
٣٠.....	٩-١-٢ ترشيد النفقات
٣٤.....	١٠-١-٢ الرقابة الحكومية في دولة الكويت
٣٦.....	٢-٢ المبحث الثاني: الدراسات السابقة
٣٦.....	١-٢-٢ باللغة العربية:
٥١.....	٢-٢-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية:
٥٧.....	٣-٢-٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
٦١.....	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
٦٢.....	١-٣ منهج الدراسة
٦٢.....	٢-٣ مجتمع الدراسة
٦٧.....	٣-٣ مصادر الحصول على البيانات
٦٧.....	٤-٣ أداة الدراسة
٦٩.....	٥-٣ ثبات أداة الدراسة
٧٣.....	٦-٣ صدق الأداة
٧٤.....	٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٧٦.....	الفصل الرابع التحليل الإحصائي
٧٧.....	١-٤ أولاً: النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات:
٨٨.....	٢-٤ ثانياً: النتائج المتعلقة بمستوى ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية:
٩٦.....	٣-٤ ثالثاً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:
٩٦.....	١-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يتم تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.
٩٨.....	٢-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

٣-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.....	٩٩
٤-٣-٤ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية:.....	١٠١
الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....	١١٤
١-٥ النتائج.....	١١٥
٢-٥ التوصيات.....	١١٨
أولاً- المراجع باللغة العربية.....	١٢٠
ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية.....	١٢٦
ثالثاً- المواقع الإلكترونية:.....	١٣١
قائمة الملاحق.....	١٣٣

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
٤٦	توزيع المدققين الداخليين تبعاً للمتغيرات الشخصية	.١
٥٠	معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل	.٢
٥٠	نتائج تطبيق الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) على جميع أبعاد الدراسة ومجالاتها	.٣
٥١	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل	.٤
٥٥	المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي	.٥
٥٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " الضوابط الرقابية العامة " مرتبة تنازلياً وفقاً لمتوسط الحسابي	.٦

٥٨	٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " الضوابط الرقابية التطبيقية " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي
٦٠	٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " ترشيد الانفاق " مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي
٦١	٩. تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية
٦٢	١٠. تطبيق اختبار (One Sample T-test) على بُعد / تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية
٦٣	١١. تطبيق اختبار (One Sample T-test) على بُعد / تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية
٦٤	١٢. نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر أبعاد الرقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات ككل

٦٦	نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على متغير الجنس	١٣.
٦٧	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متغيرات (العمر، التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)	١٤.
٦٨	نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على متغير الجنس	١٥.
٦٩	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متغيرات (العمر، التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)	١٦.

قائمة الملحق

الصفحة	الملحق	الرقم
٨٣	استبيان الدراسة	.١
٨٩	قائمة المحكمين	.٢
٩٠	مخرجات الحاسوب الإحصائية	.٣

أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية

إعداد الطالب

ضاري فلاح منصور سفر

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توفر رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية والتي تشمل (الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية) وأثرها على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من جميع الوزارات الكويتية والبالغ عددها (١٦) وزارة حيث تم جمع البيانات الثانوية من خلال الكتب والدراسات السابقة وإصدارات المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي)، أما البيانات الأولية فتم جمعها بواسطة الاستبيان من المدققين الداخليين في الوزارات الكويتية وبلغت الاستبانة المستردة والصالحة للتحليل (١٠٧). كما تم استخدام اختبار (T) والانحدار المتعدد واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة. بينت الدراسة أنه تتوفر رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية بشقيها الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية وبدرجة متوسطة، وإن هناك مستوى متوسط من

الترشيد في نفقات الوزارات، كما بينت وجود اثر لكل من الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية على ترشيد النفقات، وانه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدرجة تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات ولمستوى ترشيد النفقات تعزى للعوامل الشخصية للمدققين الداخليين. وأوصت الدراسة بمراجعة وتقييم الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات بشقيها الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية وتعزيزها بهدف إحكام الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتعزيز إدراك الإدارات العليا لأثر رقابة تكنولوجيا المعلومات وأهميتها في ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

الكلمات المفتاحية: رقابة تكنولوجيا المعلومات، الضوابط الرقابية، ترشيد النفقات، الوزارات الكويتية.

The Impact of Information Technology Control on the Rationalization of Expenditures in Kuwaiti ministries

Prepared by

Dhari Falah Mansour Safar

Supervision

Prof. Dr. Mohammed Yassin Rahahle

ABSTRACT

The study aimed at identifying the degree of availability of information technology control in the Kuwaiti ministries, which includes (general controls and applied controls) and their impact on the rationalization of expenditures in Kuwaiti ministries. The study followed by the descriptive analytical method. The study society consisted of all ١٦ Kuwaiti ministries. The secondary data were collected through books, previous studies and the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). The preliminary data were collected by ١٠٧ via validated questionnaires distributed to internal auditors in Kuwaiti ministries. T-test, multiple regression and ANOVA were used to test the

hypotheses of the study. The study showed that there is an information technology control in the Kuwaiti ministries in both the general controls and the applied controls to a medium level. There is also an average level of rationalization in the ministries' expenditures. It also showed the effect of both the general controls and the applied controls on the rationalization of expenditures. With statistical significance for the degree of application of IT control and the level of cost rationalization due to the personal factors of the internal auditors. The study recommended the review and evaluation of the controls on information technology, in particular the general controls and applied controls to strengthen the control of provisions on information technology and enhance the awareness of senior management of the impact of information technology control and its importance in rationalizing expenditures in the Kuwaiti ministries.

Keywords: Information Technology Control,
Rationalization of Expenditure, Kuwaiti Ministries.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

- ١-١ مقدمة
- ٢-١ مشكلة الدراسة
- ٣-١ أهداف الدراسة
- ٤-١ أهمية الدراسة
- ٥-١ فرضيات الدراسة
- ٦-١ مصطلحات الدراسة
- ٧-١ حدود الدراسة
- ٨-١ مخطط الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة

في ظل محدودية الموارد الاقتصادية وما تشهده دول العالم من الحاجة وتزايد في الطلب في مجال تقديم الخدمات للمجتمعات، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية ومنها دولة الكويت، وما يرافق ذلك من ارتفاع في الأعباء المالية على موازنة الدولة نتيجة الارتفاع في النفقات الحكومية التي يتم صرفها في سبيل تلبية حاجات المجتمع من الخدمات، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى اللجوء إلى ترشيد وضبط النفقات الحكومية.

وعليه فإن الأساس الذي يمكن ان يعتبر نقطة الانطلاق نحو محاولات الإصلاح تكمن في وجود نظام للرقابة محكم يساهم ويعمل على ترشيد النفقات الحكومية وبما يضمن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد بأكبر كفاءة وأكثر فاعلية يمكن تحقيقها (سليمان، ٢٠٠٦).

كما يلاحظ ما شهده العالم من نمو متسارع وثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيث اصبح هناك اهتمام متزايد بتكنولوجيا المعلومات، بحيث أصبحت هذه التكنولوجيا لا غنى عنها لكل مؤسسة من المؤسسات والتي

باتت تعتمد عليها في سعيها إلى تحقيق رسالتها وأهدافها، وأصبحت الإدارات تهتم بعملية التخطيط والتنظيم لهذه التكنولوجيا، وكيفية الحصول عليها واستخدام مواردها وبنيتها التحتية وتنفيذها وتوصيلها للمستويات الإدارية المختلفة، والمحافظة عليها عبر الرقابة والسيطرة على هذه التكنولوجيا، مع الحرص على الحد من المخاطر المرتكبة بتكنولوجيا المعلومات ما أمكن (جانغ وشولكوف، ٢٠١١، ٥).

كما تهدف تكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز الرقابة بشكل أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار إدارة المخاطر المرافقة لتكنولوجيا المعلومات، وقد جاء الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم نتيجة للمبادرات الناتجة عن العمل على تطوير أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسات، مثل قانون (Sarbanes-Oxley Sox) الداعي للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات للمنظمات الساعية إلى تحسين أدائها (بن سعيد، ٢٠١٥، ١٥).

كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات جزءاً حساساً في معظم استراتيجيات الأعمال، كما ان هناك توسع في عالم تكنولوجيا المعلومات والتي تضع مطالب أكبر على بيئة الرقابة بخصوص تكنولوجيا المعلومات، وان مثل هذا الأمر يحتاج إلى تخفيف المخاطر وتكاليف الرقابة المتعلقة بها في بيئة تكنولوجيا المعلومات غير المتنبأ بها، ومن هنا جاءت أهمية التأكيد على وجود الضوابط الرقابية الفاعلة على بيئة تكنولوجيا المعلومات (دهمش وابوزر، ٢٠٠٥، ٣).

٢-١ مشكلة الدراسة

تبذل حكومة دولة الكويت جهوداً من أجل تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي في مختلف القطاعات الحكومية الكويتية، ويقوم ديوان المحاسبة الكويتي والمراقبين الماليين ووحدات الرقابة الداخلية بتنفيذ أعمال التدقيق والرقابة في سبيل التحقق من صحة العمليات المالية. إلا أن النتائج في مجال خفض الإنفاق الحكومي ما تزال متواضعة، إذ اقرت موازنة عام ٢٠١٥ / ٢٠١٤ بعجز قدره (٢,٧٢١) مليار دينار وتزايد العجز في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ما يزيد عن ضعف هذا المبلغ (العلاطي:٢٠١٧:٢). كما بلغ العجز في موازنة عام (٢٠١٧/٢٠١٨) مبلغ (٧,٩) مليار دينار كويتي (وزارة المالية الكويتية:٢٠١٧) ومع التوجه العام لدى حكومة دولة الكويت لتطبيق الحكومة الإلكترونية والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في سبيل إنجاز وتنفيذ المهام الإدارية والمالية، لذا برزت الحاجة لدراسة رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية ممثلة بالضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية واثريهما على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

من اجل عرض مشكلة الدراسة بصورة أكثر تفصيلاً، فقد تم
التعبير عنها في الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول: ما مستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات
في الوزارات الكويتية، ويتفرع من هذا السؤال السؤالين الفرعيين
التاليين

السؤال الفرعي الأول: ما مستوى تطبيق الضوابط الرقابية العامة
لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى تطبيق الضوابط الرقابية
التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

السؤال الرئيس الثاني: ما اثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد
النفقات في الوزارات الكويتية، ويتفرع من هذا السؤال السؤالين
الفرعيين التاليين

السؤال الفرعي الأول: ما اثر الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا
المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

السؤال الفرعي الثاني: ما اثر الضوابط الرقابية التطبيقية
لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات
الكويتية.

السؤال الرئيس الثالث: هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية تبعاً للمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين.

السؤال الرئيس الرابع: هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمستوى ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية تبعاً للمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين.

٣-١ أهداف الدراسة

إن الهدف العام الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه هو التعرف على اثر رقابة تكنولوجيا المعلومات في ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، لتحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق مجموعة الأهداف ، وفيما يلي عرضاً لهذه الأهداف بشكل أكثر توضيحاً وتفصيلاً.

١. التعرف على مستوى تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.
٢. التعرف على مستوى تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.
٣. الكشف عن درجة الترشيح في النفقات الحكومية في الوزارات الكويتية.

٤. التعرف على أثر الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

٥. التعرف على اثر والضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

١-٤ أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ان التعرف على درجة توفر رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية ومستوى تطبيق الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات، سيتيح الفرصة للإدارات في الوزارات لتقييم واقع وحالة رقابة تكنولوجيا المعلومات في وزاراتهم والعمل على تحسينها.
- ان الكشف عن اثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات سيعمل على توجيه الإدارات في كل وزارة نحو الاهتمام برقابة تكنولوجيا المعلومات لتفعيل دورها وتحسين اثرها في عملية ترشيد النفقات الحكومية في كل وزارة وبالتالي ستعمل على ترشيد النفقات بشكل افضل وبالتالي تقديم خدمات للمجتمع بكفاءة مالية.

● تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والنادرة التي تدرس علاقة رقابة تكنولوجيا المعلومات بترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

٥-١ فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يتم تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد اثر لرقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر لتطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر لتطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين تقديرات المدققين الداخليين حول مستوى رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين تقديرات المدققين الداخليين حول ترشيد النفقات الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية.

٦-١ مصطلحات الدراسة

رقابة تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في الضوابط الرقابية والتي تتكون من الهيكلية والإجراءات والسياسات المطبقة على كافة أنظمة المعلومات في المنشأة مثل أجهزة الكمبيوتر والشبكات وبيئات

المستخدمين النهائيين، والتي تحافظ على امن العمليات، إضافة إلى الإجراءات الرقابية المطبقة على البرامج التفصيلية كل على حدة.

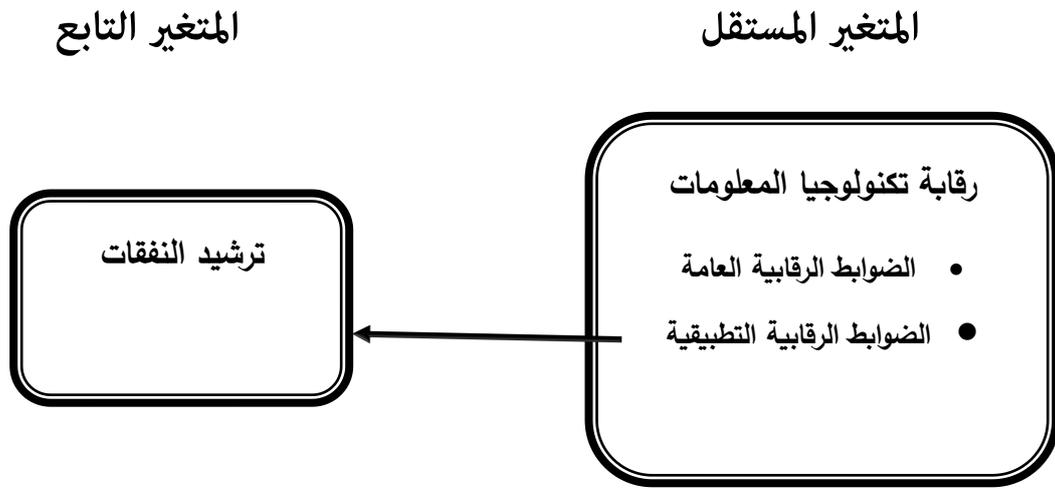
٧-١ حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

– الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على المدققين الداخليين العاملين في وحدات التدقيق الرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية باعتبارهم وحدة المعاينة.

– الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الوزارات الكويتية ولم تشمل المؤسسات والهيئات المستقلة ماليا واداريا في القطاع العام وكذلك لم تشمل الهيئات ذات الملكية المشتركة التي تساهم الحكومة الكويتية في ملكيتها.

٨-١ مخطط الدراسة



الشكل رقم (١) مخطط الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى (الرشيدي:٢٠١٢) و(العلاطي:٢٠١٧) و(المنظمة

الدولية للأجهزة الرقابية العليا،٦).

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ المبحث الأول: الإطار النظري

١-١-٢ مقدمة

٢-١-٢ الرقابة الحكومية

٣-١-٢ أنواع الرقابة على المال العام

٤-١-٢ تكنولوجيا المعلومات

٥-١-٢ أهمية الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات

٦-١-٢ رقابة تكنولوجيا المعلومات

● الضوابط الرقابة العامة

● لضوابط الرقابة التطبيقية

٧-١-٢ علاقة تكنولوجيا المعلومات بالرقابة والتدقيق الداخلي

٨-١-٢ رقابة تكنولوجيا المعلومات وترشيد الانفاق

٩-١-٢ ترشيد النفقات

١٠-١-٢ الرقابة الحكومية في دولة الكويت

٢-٢ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

١-٢-٢ الدراسات العربية

٢-٢-٢ الدراسات الأجنبية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ المبحث الأول: الإطار النظري

١-١-٢ مقدمة

تعتبر الرقابة في القطاع الحكومي من أولويات الإدارة الحكومية التي تسعى إلى تحقيقها بفاعلية، وقد سخرت الكثير من الموارد الحكومية سواء كان من الأفراد أصحاب الكفاءات أو البنية التحتية والأجهزة والبرمجيات التي تم توفيرها لأحكام الرقابة على أنشطة الحكومة في داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث تبنت الحكومات إجراءات وضوابط رقابية كوسيلة للتأكد من خلالها من صحة وشرعية التعاملات المالية والادارية في الجهات الحكومية.

٢-١-٢ الرقابة الحكومية

تعتبر الرقابة إحدى وظائف الإدارة الرئيسة، والتي تشمل عملية التخطيط، والتنظيم، والتوجيه وتنتهي بعملية الرقابة، كما وتعتبر الرقابة أداة لمساعدة الدولة في متابعه وتنفيذ خطط الحكومة في مراحلها المختلفة، بحيث يتم اكتشاف أي انحرافات مرتكبة،

ومعالجتها بالسرعة الممكنة؛ لتحقيق الأهداف المخططة بما يتماشى مع المبادئ المتبعة والسياسات المتفق عليها، كما وتعتبر الرقابة وسيلة لمتابعة بقية العمليات الإدارية، حيث تقوم بحمايتها من الغش، والانحراف، والتلاعب، وغيرها من مظاهر الفساد و(بني خالد وحاتمة، ٢٠١٣، ١٥٢، ١٤٥).

كما تعرف الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي بأنها " الوظيفة التي تقوم بها وحدات حكومية أو غير حكومية من أجل تتبع المال العام وحراسته وحفظه، استناداً إلى مرجعية تشريعية (مشمش، ٢٠١١، ٥٥).

أما التدقيق الداخلي، كما يشار إليه أيضاً بالتدقيق التشغيلي، هو نشاط التقييم التطوعي التي تقوم بها المنظمة لتقديم ضمانات حول مدى فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة لتسهيل تحقيق الأهداف التنظيمية. يتم تنفيذ التدقيق الداخلي من قبل الموظفين للمنظمة الذي يقدم إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بدلا من المراجعة الخارجية التي يتم تنفيذها من قبل

المتخصصين المستقلين للمنظمة والذي يقدم للمساهمين من خلال تقرير مراجعة الحسابات (Ratcliffe, ٢٠٠٩).

كما أن نطاق عمل التدقيق الداخلي واسع جداً، ويمكن أن يشمل المسائل التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف التنظيمية ، ويتركز التدقيق الداخلي عادة حول بعض الأنشطة الرئيسية والتي تشمل (Sarens et al., ٢٠٠٩):

- مراقبة فعالية نظام الرقابة الداخلية واقتراح التحسينات المناسبة

- التحقيق في حالات الغش والسرقة.

- رصد الامتثال للقوانين واللوائح.

- مراجعة المعلومات المالية والتشغيلية والتحقق عند الضرورة.

- تقييم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للشركة.

- دراسة فعالية وكفاءة واقتصاد النظم المحاسبية.

٣-١-٢ أنواع الرقابة على المال العام

هناك عدة تقسيمات لأنواع الرقابة على المال العام (الخطيب، ٢٠١٠،

٢٠٠) كما يلي:

تقسم الرقابة من حيث توقيتها كما يلي:

- الرقابة المسبقة: وهي الرقابة التي ينفذها المراقب قبل التنفيذ (أي قبل الصرف أو قبل القبض) وذلك للتأكد من صحة القرارات المتخذة بخصوصها ومن صحة الاحتساب، وذلك بهدف منع حدوث الأخطاء أو التجاوزات المالية مقدماً.

- الرقابة اللاحقة: وتتم من أجل التحقق من صحة التنفيذ سواء فيما يتعلق بالصرف أو القبض أو الاستلام أو التسليم.

كما تقسم الرقابة من حيث مصدرها كما يلي:

- الرقابة الداخلية: ويقصد بها الرقابة التي يمارسها موظفي المؤسسة أو يمارسها الرؤساء المباشرون.

- الرقابة الخارجية: وتقوم بها وحدة مستقلة عن باقي الوحدات وقد تمثل السلطة التشريعية في أغلب الأحيان .

كما أورد (الخطيب: ٢٠١٠:٢٠٠) تقسيمات أخرى للرقابة وكما يلي:

- الرقابة المستندية: وتعتمد على مستندات الصرف والقبض والمستندات الفرعية الأخرى ووثائقها المعززة وملفاتها وسجلاتها والتقارير الصادرة عنها.

- الرقابة الحقيقية: وتتضمن التحقق المادي لما يقوم به المراقب وعدم الاكتفاء بالرقابة المسندية، كأن يتولى جرد النقدية والمخزون وأرصدة الذمم عن طريق التأكيدات وصحة الأعمال المنفذة وكميتها.

- الرقابة الشكلية: وتشمل التأكد من اكتمال الجوانب الشكلية للمستند مثل اكتمال التواقيع من المخولين وكتابة البيانات بشكل صحيح، وصحة التبويب والترميز، وتعتبر الرقابة الشكلية نقطة البداية للأنواع الأخرى من الرقابة.

- الرقابة الموضوعية: وهي الرقابة التي تتعدى الرقابة المسندية والرقابة الشكلية إلى الكشف عن التجاوزات والاختلاسات والمخالفات، وهي التي تعتمد على فراسة وذكاء وكفاءة المراقب، وتمتد هذه الرقابة إلى كشف التواطؤ الذي قد يحصل عند إحالة عطاءات أو مشتريات وما شابه، ومن أنشطتها أيضاً تحليل الجدوى للمشاريع التي يتم تنفيذها.

- الرقابة الجزئية: ويقصد بأنها تقتصر على فترة معينة من السنة أو نشاط معين دون غيره.

- الرقابة الشاملة: وتشمل جميع أنشطة الوحدة، ويلجأ إليها عند التدقيق أول مرة أو عند وجود حالات اختلاس أو تجاوز تستوجب ذلك.

٤-١-٢ تكنولوجيا المعلومات

أورد الباحثون عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات، وبهدف اخذ فكرة عن تعريف ومفهوم تكنولوجيا المعلومات، قد قام الباحث بعرض عدد منها إضافة إلى تعريف للمعلومات.

تعرف المعلومات بأنها بيانات تمت معالجتها إذ تم تصنيفها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها، بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى، لذلك فإن البيانات قبل معالجتها قد لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ قرار معين (Bodnar et. al., ٢٠١٠).

كما عرفت تكنولوجيا المعلومات بانها مجموعة من التقنيات التي تحتوي على وسائل ومعدات وأجهزة يمكن التعامل معها بخبرة ومهارة للحصول على حلول في مجال إنتاج المعلومات والمعرفة (الطائي، ٢٠١٠).

كما عرفت تكنولوجيا المعلومات بانها استخدام الأجهزة الإلكترونية لمعالجة ومع وتخزين وبث المعلومات والبيانات بهدف الوصول إلى الهدف المحدد أو حل مشكلة معينة (العروود وشكر، ٢٠٠٩).

كما تشمل تكنولوجيا المعلومات تجهيزات البنية التحتية كالمباني، مزودات الطاقة، الوصلات، أنظمة التكييف والمعدات من أجهزة الحاسوب، والأجهزة الطرفية، والخادومات والشبكات الداخلية، ومعدات الإدخال والإخراج وغيرها من وسائل حفظ البيانات والمعلومات، والبرمجيات والتطبيقات وتشتمل أيضا أنظمة التشغيل، والبرامج المختلفة مثل النظم المحاسبية وأنظمة الرقابة ونظم المعلومات والبرمجيات وأنظمة قاعدة المعلومات ووسائل نقل المعلومات الإلكترونية من شبكات انترانت وانترنت وتراسل وغيرها (الرحاحلة، ٢٠١٠، ٨٦).

٥-١-٢ أهمية الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات

أثرت تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات وفي دول العالم، حيث وجدت تحولات تقنية متسارعة وتطورات متلاحقة في أجهزة الحاسوب والبرمجيات وأجهزة الاتصالات ووسائلها المختلفة، واصبح هناك كم هائل من المعلومات ينمو وينتقل بسهولة ويسر- (Wen & Hung, ٢٠١١).

كما تسعى المنظمات إلى توفير تكنولوجيا المعلومات المناسبة لطبيعة أنشطتها للحصول على الفوائد التي تحتاجها من خلال امتلاكها، وقد برر (Carlin & Stewart ٢٠١٤) ذلك في الآتي:

١- أصبحت هناك اعتمادية كاملة في تنفيذ الأعمال على تكنولوجيا

المعلومات

٢- تساهم تكنولوجيا المعلومات في زيادة الخدمات والإنتاج

٣- تأثير إنجاز الأنشطة بتكنولوجيا المعلومات

٤- تساهم بالالتزام بسياسات المنظمة وحماية أصولها

٥- ضمان الاكتمال والدقة في السجلات وفي اعداد القوائم المالية

تعتبر المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي) هي المصدر والمزود بالتعليمات والارشادات والمعايير الرقابية لكل الجهات الرقابية الحكومية على مستوى دول العالم ومنها دولة الكويت. وقد أصدرت لجنة معايير الرقابة الداخلية للمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي) دليلاً إرشادياً تضمن إرشادات حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي وكيفية تنفيذ انشطتها، كما تضمن الدليل إرشادات تتعلق بالأنشطة والضوابط الرقابية التي يجب تنفيذها للرقابة على تكنولوجيا المعلومات بشكل منفصل.

٦-١-٢ رقابة تكنولوجيا المعلومات

تشمل رقابة تكنولوجيا المعلومات نوعين من الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات هما الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية (الانتوساي،٦):

* الضوابط الرقابية العامة

وهي الهيكلية والسياسات والإجراءات التي تُطبَّق على كافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو قطاع كبير منها بالمنشأة للتأكد من سير عملياتها التشغيلية بالطريقة المناسبة وتعمل الضوابط العامة على إنشاء البيئة التي تعمل فيها الأنظمة والضوابط التطبيقية، وتتمثل الضوابط العامة فيما يلي:

- تخطيط وإدارة برامج الأمن في كافة أنحاء المنشأة:

وتشمل تخطيط وإدارة البرامج الأمنية على مستوى المنشأة بما يوفر أطارا ودورة مستمرة من النشاط لمواجهة المخاطر وكذلك تطوير السياسات الأمنية وتوزيع المسؤوليات ومراقبة كفاية الضوابط المتعلقة بأجهزة الكمبيوتر داخل المنشأة.

- ضوابط استخدام الكمبيوتر:

وتشمل ضوابط استخدام أجهزة الكمبيوتر وهي تعمل على تقييد أو الكشف عن محاولات الدخول إلى المصادر الحاسوبية مثل البيانات ، البرامج ، المعدات والمرافق الحاسوبية وبالتالي حماية هذه المصادر من أية تعديلات غير مصرح

بها والكشف عن هذه المحاولات وتشمل ضوابط الاستخدام كلا من الضوابط
المادية والمنطقية

- ضوابط تطوير وصيانة وتعديل البرامج التطبيقية:

وتشمل ضوابط تطوير وصيانة وتعديل البرامج التطبيقية بما يمنع تعديل البرامج
الموجودة أو استخدام برامج غير مصرح بها

- ضوابط برامج الأنظمة:

وتشمل ضوابط برامج الأنظمة والتي تعمل على تقييد ومراقبة محاولات
الدخول إلى البرامج القوية والملفات الحساسة التي تتحكم في أجهزة الكمبيوتر ،
كما تعمل أيضاً على حماية التطبيقات التي تدعمها الأنظمة.

-الفصل بين المهام الوظيفية:

و يعني ضمناً وضع السياسات والإجراءات والهيكل التنظيمية لمنع انفراد
موظفاً واحداً بالسيطرة على الجوانب الهامة لعمليات تشغيل أجهزة الكمبيوتر
وبالتالي قيامه بتصرفات غير مصرح له بها أو محاولته الوصول بدون إذن بذلك
إلى الأصول والسجلات المحاسبية.

- استمرارية الخدمات:

ضوابط استمرارية الخدمات حيث تظهر أهميتها عند وقوع أحداث غير متوقعة
إذ تساعد على تأمين استمرار العمليات التشغيلية الحرجة بدون انقطاع أو
استئنافها فوراً وكذلك حماية البيانات الحرجة والمعلومات الحساسة.

* الضوابط الرقابية التطبيقية

وهي الهيكلية والسياسات والإجراءات التي تُطبَّق على الأنظمة التطبيقية كل على حدة وهي تتعلق مباشرة بتطبيقات الكمبيوتر، ويتم تصميم تلك الضوابط بشكل عام لمنع وقوع الأخطاء والمخالفات وتصحيحها أثناء تدفق البيانات خلال أنظمة المعلومات.

كما تشمل الضوابط على البرامج التطبيقية المنفصلة كل على حدة مثل برامج الذمم الدائنة والمخزون والرواتب والمنح والقروض... الخ وهي برامج تصمم بحيث تتناول تشغيل البيانات داخلها ويجري تصميم الضوابط الرقابية التطبيقية عموماً لمنع الأخطاء والمخالفات والكشف عنها وتصحيحها حتى تتدفق البيانات بانسيابية خلال أنظمة المعلومات. ويمكن تقسيم الضوابط الرقابية التطبيقية وطريقة تدفق البيانات خلال أنظمة المعلومات إلى ثلاثة مراحل من دورة المعالجة:

- المدخلات: وفي هذه المرحلة يتم التصريح بالبيانات وتحويلها إلى شكل من أشكال المعالجة الأوتوماتيكية وإدخالها في البرنامج التطبيقي بطريقة دقيقة ومكتملة وفي توقيت محدد
- المعالجة: وهي مرحلة يتم فيها معالجة البيانات بشكل ملائم باستخدام أجهزة الكمبيوتر كما يتم تحديث الملفات بطريقة صحيحة.

- المخرجات: وفي هذه المرحلة تعكس الملفات والتقارير الناتجة عن البرامج التطبيقية المعاملات المالية والأحداث التي وقعت بالفعل، وانها تعكس بشكل دقيق نتائج المعالجة، ويتم في هذه المرحلة رقابة التقارير وتوزيعها على الموظفين المصرح لهم بالاطلاع عليها.

٧-١-٢ علاقة تكنولوجيا المعلومات بالرقابة والتدقيق الداخلي

تعتبر المعلومات التي يقدمها نظام الرقابة والتدقيق الداخلي جزءا من نظام معلومات الإدارية للمنظمة، ولقد زاد الاهتمام بنظم المعلومات بسبب كبر المبالغ المستثمرة في المنظمات، وزيادة ادراك الإدارة لحاجتهم إلى جميع الأساليب والطرق التي تمكن الإدارات من تحقيق أهداف المنشآت وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، الا ان استخدام الحاسب في بيئة نظم المعلومات أدى إلى خلق بيئة ساعدت على زيادة انتشار الأخطاء وأعمال الغش والتي ستؤثر على تلك المنظمات اذا لم يتم بناء نظام متكامل للرقابة الداخلية ويتضمن هذا النظام جانبين الجانب الأول: وضع ضوابط على الجوانب التنظيمية في المنظمة والجانب الثاني وضع ضوابط على الجوانب التطبيقية في المنظمة وفيما يلي شرح للجانبين (كافي، ٢٠١٤، ٣٠٠):

الجانب الأول: وضع ضوابط على الجوانب التنظيمية في المنظمة

وهذا الجانب يتضمن الاساليب التالية:

- أسلوب تخطيط المهمة والتي تتضمن إيجاد رقابة تنظيمية في ظل بيئة نظم المعلومات التي تستخدم الحاسب وهذا يعني تقسيم المهام داخل وخارج إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك بهدف تخفيض الأخطاء والمخالفات. ويقصد بإدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات هي الإدارة المستقلة في الهيكل التنظيمي للمنظمة والتي تقوم بمهمة تشغيل البيانات وتمثيلها، اما مهمة بقية الإدارات والاقسام فهي تزويدها بالبيانات حول العمليات المسؤولة عنها ومن ثم تقوم إدارة التشغيل بارسال التقارير لكل قسم وإدارة في المنظمة حسب الصلاحيات لتكون أساسا لها في عملية اتخاذ القرار

ويركز هذا الأسلوب على عدة إجراءات أهمها: التقسيم الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية وضرورة الفصل بين الواجبات والمسؤوليات للعاملين في إدارة الحاسوب من محلي نظم ومبرمجين ومشغلين للبيانات وامين مكتبة البرامج في المنظمة.

- أساليب الرقابة على اعداد وتوثيق وتطوير النظام : ويهدف هذا الأسلوب إلى وضع إجراءات رقابية للتأكد من ان تطبيقات الحاسب تعمل بما يتفق مع مواصفات التشغيل المعيارية.

- أساليب الرقابة على جهاز وبرامج الحاسوب: ويقصد برقابة الجهاز إجراءات وأساليب الرقابة التي يقوم بها الجهاز من تلقاء نفسه ويتم ادخال تلك الإجراءات والضوابط بواسطة مصنعي البرامج بقصد حماية تلك البرامج والملفات التي تحتويها.

- أسلوب الرقابة على التوصل لكل من جهاز الحاسوب والبرامج وملفات البيانات : ويهدف هذا الأسلوب لحماية كل من أجهزة الحاسوب والبرامج والملفات من عمليات الإخفاء المحتملة وأعمال الغش أو السرقة أو التحريف أو التزوير أو التخريب والتدمير.

الجانب الثاني وضع ضوابط على الجوانب التطبيقية في المنظمة وهذا الجانب يتضمن الاساليب التالية:

- أسلوب الرقابة على المدخلات: يركز هذا الأسلوب على التأكد من ان جميع البيانات التي تم تشغيلها بواسطة الحاسوب هي صحيحة ودقيقة وكاملة وتتضمن الترخيص الملائم للعمليات والوثائق الملائمة.

- أسلوب الرقابة على التشغيل: يركز هذا الأسلوب على التأكد من ان جميع البيانات التي يتم إدخالها إلى نظام الحاسوب يتم تشغيلها تشغيلًا صحيحًا وسليمًا، فعلى سبيل المثال تنفيذ اختبار لفحص إجماليات الأرقام.

- أسلوب الرقابة على المخرجات: يركز هذا الأسلوب على التأكد من ان جميع البيانات التي تم التوصل إليها صحيحة ودقيقة وكاملة.

كما تعرف الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات هي السياسات والإجراءات التي تطبق على العديد من العمليات، كما تعمل على دعم الأداء الفعال للضوابط من خلال المساعدة على ضمان التشغيل السليم المستمر لنظم المعلومات، تنطبق هذه الضوابط على المركزية والخادم، وبيئاتها المستخدمة عموماً فان هذه الضوابط تشمل المجالات التالية (Prawitt et al., ٢٠٠٩):

- الضوابط على مركز البيانات وعمليات الشبكة.

- برامج النظام والتغيير والصيانة.

- الوصول الامن

- نظام التطبيق والتطوير والصيانة.

- الأمن المادي للموجودات، بما في ذلك ضمانات كافية للحصول على الأصول والسجلات.

- إذن للوصول إلى برامج الحاسوب وملفات البيانات.

الهدف من الرقابة الداخلية على بيئة تكنولوجيا المعلومات جاءت لضمان ما يلي:

- توفير الرقابة التنظيمية الفعالة على المهام ذات الصلة لمعالجة البيانات من خلال تحديد واضح للأهداف التنظيمية.

- الرقابة الإدارية الفعالة على تنمية الموارد.

- الممارسات المتعلقة بأنشطة معالجة البيانات وفقا للمتطلبات القانونية والإجراءات الإدارية.

- صياغة الالتزام بسياسات ومعايير والإجراءات لجميع المهام المتعلقة بمعالجة البيانات.

- كفاءة وفعالية نظم معالجة البيانات نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

ويرى الباحث بان رقابة تكنولوجيا المعلومات تتمثل في

مجموعة الأنشطة والإجراءات الممنهجة والتي يتم هيكلتها

وتنفيذها على أنظمة المعلومات بالتوافق مع السياسات بحيث

تمثل ضوابط رقابية ، تضمن المحافظة على امن العمليات

والشبكات والأجهزة ، بحيث تشمل الأنشطة إجراءات رقابية

تطبق على البرامج التفصيلية كل على حدة.

٨-١-٢ رقابة تكنولوجيا المعلومات وترشيد الانفاق

نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات واستخدام الحوسبة

الإلكترونية وتنامي ظاهرة الفساد المالي على المستوى العالمي، الامر

الذي وضع الوحدات المحاسبية في مختلف المجالات امام متغيرات

وتحديات كبيرة، حيث اصبح استمرار وجودها مرهون بمواجهة تلك

التحديات، مما اوجب عليها تبني العديد من المبادرات في الإصلاح

والتحسين والتقدم والدخول في مجال الإدارة الشاملة وذلك من خلال

تحقيق الالتزام والاقتصاد والفعالية والكفاءة، وتزود العملية

التدقيقية الداخلية الإدارة بالمعرفة اللازمة لتحقيق جودة الأداء

المطلوبة وذلك من خلال التأكد بشكل مستمر من ان العاملين في

الإدارة يلتزمون بتطبيق السياسات التي تضعها تلك الإدارة ، كما

تقيم مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي الكفاء والفعال

للموارد البشرية والمادية (كافي، ٢٠١٤، ٣٠٠).

في زمن العولمة فقد أصبحت عملية التدقيق تشمل ابعاد اخرى

ذات علاقة بتحسين العوامل ذات العلاقة مثل الحوكمة والإدارة

وكفاءة قسم التدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات والتعليمات مما يساعد في بناء استراتيجية تدقيق شاملة ومتكاملة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف الاستراتيجية وترشيد النفقات (Alzeban & Gwilliam, ٢٠١٤).

كما يرتبط ترشيد النفقات بعملية الرقابة، حيث يعني ان تكون عمليات التدقيق متكاملة وصحيحة وسلمية مما ينعكس إيجاباً على الميزانية المالية للشركات، وهذا من شأنه ان يحقق الاستدامة والميزة التنافسية للمؤسسات (Alzeban & Gwilliam, ٢٠١٤).

٩-١-٢ ترشيد النفقات

يعرف الإنفاق بأنه جميع المبالغ المخصصة لمواجهة الالتزامات المتحققة بموجب التشريعات المعمول بها (الرفاعي وآخرون، ٢٠١٣).
بينما يمكن تعريف ووصف عملية ترشيد النفقات بأنها العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء مصادر الإسراف والتبذير إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق لا يقصد به ضغطه والتقليل منه، ولكن الحصول على

أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف
(بلعاطل، ٢٠١٣، ٥).

كما يعبر عن ترشيد النفقات بأنه التعامل السليم من قبل
الإدارة مع إيرادات ونفقات الشركة (الشعباني والجميلي، ٢٠١٢).
كما ترتبط عملية ترشيد التكاليف بترشيد النفقات. حيث
ينظر إلى عملية ترشيد التكاليف بأنها التقليل من الإنفاق المرتبط
بعملية الإنتاج مع الإبقاء على مستوى الإنتاجية الفعلي دون المساس
بجودة المنتج، وذلك عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (جلس،
٢٠٠٧، ٢١٧).

كما ينظر إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بأنه الإجراءات التي
تهدف إلى ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير
والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة
الكفاية الإنتاجية، وتحصيل الإيرادات المتأخرة، ومحاولة الاستفادة
القصى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة (عصفور، ٢٠١٥)،
ويشمل:

١. إجراءات خفض تكلفة الشراء والتخزين.
٢. إجراءات خفض كلفة الصيانة والإصلاح.
٣. إجراءات هيكلية الأجور والحوافز.
٤. إعادة تصميم الخدمات الحكومية لزيادة فاعليتها..
٥. إجراءات تخفيف الهدر في استهلاك الطاقة.
٦. إصدار تقارير دورية عن سير التكاليف.

كما يشمل ترشيد النفقات المبادرات التي تركز على تخفيض النفقات من خلال وسائل مثل خفض تكاليف المرتبات، والمحافظة على الموارد اللازمة، أو توحيد المساحات المكتبية لخفض النفقات المرافق لتحسين الوضع المالي للمنظمة. وغالبا ما تستخدم تدابير خفض التكاليف للحفاظ على الأعمال التي تعمل من خلال الفترات الاقتصادية الصعبة (Henricks, ٢٠١٦).

وينظر إلى تعريف ترشيد النفقات على مستوى القطاع الخاص بأنه عملية البحث لإيجاد وإزالة النفقات غير المبررة من الأعمال لزيادة الأرباح دون أن يكون له تأثير سلبي على جودة المنتج (Hallaert, Queyranne, ٢٠١٦).

وعلى مستوى دولة الكويت يعتبر الإنفاق الحكومي بمثابة الركيزة الأهم التي تعتمد عليها كل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في كافة البلد النامية بصفة عامة وفي البلدان الخليجية البترولية بصفة خاصة . أما في دولة الكويت فيشكل الإنفاق العام أكثر من ٧٥% من إجمالي الناتج القومي المحلي ، ومن ثم كانت الأهمية البالغة لمهمة الرقابة على تحصيل وإنفاق المال العام (مجلس الامة الكويتي :٢٠١٥)

<http://www.kna.kw/clt-html0/run.asp?id=٧٧١>

كما تشهد دولة الكويت عملية إصلاح اقتصادي موسع تركز على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي ليكون أكثر فاعلية في جانب ترشيد النفقات فقد تبنت الحكومة الكويتية برامجاً لترشيد النفقات من خلال ترشيد المصروفات الجارية من خلال برامج وسياسة ترشيد الدعم الخاصة بالمحروقات والماء والكهرباء وتبني سياسة الدعم التي تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه وسياسة تطوير الإدارة المالية العامة وسياسة ترشيد دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ورفع مستوى الدعم للعاملين في الوظائف التي تشكل العمالة الوطنية فيها نسبة متدنية(وزارة المالية الكويتية:٢٠١٨)

٢-١-١٠ الرقابة الحكومية في دولة الكويت

من المعروف انه تنفذ وحدات التدقيق الرقابة الداخلية الموجودة ضمن هيكل الوزارات الكويتية أنشطة وإجراءات الرقابة الداخلية في تلك الوزارات. كما ان هناك رقابات من جهتين خارجيتين تقومان بتنفيذ رقابتهما على الوزارات الكويتية وهما رقابة ديوان المحاسبة الكويتي ورقابة جهاز المراقبين الماليين.

ديوان المحاسبة الكويتي

تم إنشاء ديوان المحاسبة بدولة الكويت بموجب القانون بحيث يكون هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة وتلحق بمجلس الأمة، بحيث يعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم ديوان المحاسبة الكويتي لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته، كما ان الهدف الأساسي لديوان المحاسبة الكويتي هو تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة لصونها ومنع العبث بها والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل في الأغراض التي خصصت لها (القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤).

جهاز المراقبين الماليين الكويتي

فيما يلي نبذة عن جهاز المراقبين الماليين الكويتي (قانون رقم ٢٣ لسنة

٢٠١٥):-

أنشئ جهاز المراقبين الماليين في دولة الكويت عام ٢٠١٥ واشترط في من يشغل وظيفة مراقب مالي أن يكون كويتي الجنسية حاصلًا على بكالوريوس تخصص رئيسي- (محاسبة)، ويرأس الجهاز وزير المالية. ان الهدف من انشاء جهاز المراقبين الماليين هو تحقيق رقابةٍ مسبقةٍ فعالةٍ على الأداء المالي للدولة وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصدقية والثقة بالإجراءات المالية والتأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

وتشمل اختصاصات المراقبين الماليين الرقابة على تنفيذ الميزانية إيراداً ومصرفاً، وكذلك الأصول والخصوم وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والنظم المعتمدة والمعايير المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي في مشروع ميزانية الجهة - محل الرقابة - قبل تقديمه إلى وزارة المالية والتحقق من تحصيل وتوريد الإيرادات وفقاً للقوانين والتعليمات المالية والاشتراك في لجان الجرد الدوري والمفاجئ للنقدية بالصندوق

والطوابع المالية والبريدية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من انتظام القيد المحاسبي فيها ومتابعة تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة، وإجراءات تلافي ملاحظاتها وإعداد تقارير دورية عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة.

٢-٢ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يشمل هذا المبحث على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم الحصول على مجموعة من الدراسات باللغة العربية ومجموعة أخرى باللغة الإنجليزية، وذلك بهدف الاطلاع على نتائج ومنهجيات هذه الدراسات في إعداد دراسته. وقد تم عرض الدراسات السابقة باللغة العربية أولاً ومرتبطة حسب تسلسلها الزمني من الأحدث، وتلاها عرض للدراسات السابقة باللغة الإنجليزية وبنفس أسلوب التسلسل الزمني.

١-٢-٢ باللغة العربية:

– دراسة العلاطي (٢٠١٧) بعنوان تقييم فاعلية الرقابة المالية الداخلية في ترشيد الإنفاق الحكومي، دراسة ميدانية في وزارة الداخلية بدولة الكويت

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية الرقابة المالية الداخلية في ترشيد الإنفاق الحكومي في وزارة الداخلية بدولة الكويت، حيث تم دراسة أبعاد الهيكل التنظيمي، والكفاءات، والخبرات، والمعايير المهنية، و مهام وحدات الرقابة، والمستحدثات التكنولوجية، والتشريعات، البيئة الرقابية، ومعايير السلوك الأخلاقي كأبعاد للرقابة المالية الداخلية، وتحديد علاقتهم بترشيد الإنفاق الحكومي في الوزارة، حيث تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال استبيان الدراسة اعد خصيصا حسب أهداف الدراسة . تكون مجتمع الدراسة من كافة المدققين الداخليين العاملين في وحدات التدقيق والرقابة المالية الداخلية في مركز الوزارة والفروع والأقسام والشعب التابعة لها، والبالغ عددهم (١٠٠)، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (٨٥) استبيان. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى في هذه الدراسة، حيث استخدم الإحصاء الوصفي لتوصيف الخصائص الشخصية للمجيبين كالتكرارات والنسب المؤدية واستخدم مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما استخدمت عدة اختبارات إحصائية كاختبار (T)، وتحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انه تتوفر أبعاد فاعلية الرقابة المالية الداخلية في وزارة الداخلية الكويتية مجتمعة وبدرجة متوسطة بشكل عام، الا ان هناك تفاوت من حيث درجة توفر كل بعد من هذه الأبعاد، حيث كان بعد التشريعات والنظم والتعليمات هو الأكثر توفراً وبدرجة مرتفعة ثم تلاه بعد معايير السلوك الأخلاقي وبدرجة مرتفعة أيضاً، وكان توافر كل من أبعاد المعايير المهنية للرقابة المالية الداخلية، والمستحدثات التكنولوجية، والبيئة الرقابية، والهيكل التنظيمي لوحدات الرقابة المالية الداخلية، ومهام وحدات الرقابة المالية الداخلية والكفاءات والخبرات الفنية كل منها بدرجة متوسطة وتنازلياً حسب الترتيب، كما بينت نتائج الدراسة ان هناك تفاوت في درجة تأثير كل بعد من أبعاد فاعلية الرقابة المالية الداخلية على ترشيد الإنفاق في وزارة الداخلية الكويتية، فقد كان بعد الهيكل التنظيمي لوحدات الرقابة المالية الداخلية الأكثر تأثيراً على ترشيد الإنفاق وجاء بالمرتبة الثانية بعد معايير السلوك الأخلاقي، وبالمرتبة الثالثة بعد مهام وحدات الرقابة المالية الداخلية وبالمرتبة الرابعة بعد المستحدثات التكنولوجية، وبالمرتبة الخامسة جاء بعد البيئة الرقابية، وبالمرتبة السادسة جاء بعد التشريعات

والنظم والتعليقات ، وبالمرتبة السابعة بعد المعايير المهنية للرقابة المالية الداخلية، أما بالنسبة لبعء الكفاءات والخبرات الفنية فقد حل بالمرتبة الثامنة والأخيرة وكان غير دال إحصائياً. أوصت الدراسة بالحث على تشجيع الالتزام بالمعايير المهنية للرقابة المالية الداخلية ووضع برنامج زمني لتقييم التكنولوجيا المستخدمة والعمل على تحسين البيئة الرقابية وتحسين فاعلية الهيكل التنظيمي لوحدات الرقابة المالية الداخلية والشعب والأقسام الرقابية التابعة لوزارة الداخلية المنتشرة في كل الكويت وتحليل طبيعة المهام لضمان جودة الأداء الرقابي وتطوير الكفاءات والخبرات الفنية.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تفهم وجهات النظر والأفكار التي كونت لدى الباحث الإدراك اللازم لمفهوم النفقات الحكومية، والتي تشكل المتغير التابع في الدراسة الحالية.

– دراسة المطيري (٢٠١٦) بعنوان توفر مكونات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على ترشيد التكاليف (دراسة حالة: وزارة الكهرباء والماء الكويتية)

سعت الدراسة إلى التعرف على توفر مكونات وخصائص النظام المحاسبي واثرها في ترشيد التكاليف في وزارة الكهرباء والماء الكويتية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى، واستخدم الاستبيان لجمع بيانات الدراسة الميدانية من مجتمع الدراسة والذي تمثل بجميع المحاسبين والمدققين الداخليين. وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبار (T) ومعادلة الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل بياناتها. توصلت الدراسة إلى توفر مكونات وخصائص النظام وبدرجة متوسطة، وتميز معلومات النظام المحاسبي بخاصيتي الملاءمة والموثوقية وبدرجة متوسطة، ووجود اثر لمكونات وخصائص النظام المحاسبي على ترشيد التكاليف. وأوصت الدراسة باتخاذ الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لتحسين قاعدة البيانات لتصبح مناسبة للاستخدام بشكل افضل والعمل على تعزيز إمكانيات النظام المحاسبي، وان يتم الاعتماد على معلومات النظام المحاسبي في وضع تصور لتقديرات بنود الموازنة بصورة اكبر حتى لا يترك مجالاً للتقديرات الشخصية والعمل على إجراء تحليل لمسببات التكلفة.

ويرى الباحث ان دراسة المطيري (٢٠١٦) وثيقة الصلة بدرجة كبيرة بموضوع الدراسة الحالية، كونها مجراه على احدى الوزارات الكويتية، وتتعلق بترشيد التكاليف الحكومية، والمعروف ان ترشيد التكاليف هو احد مداخل وأدوات ترشيد النفقات الحكومية، وهو المتغير التابع للدراسة الحالية.

- دراسة صلاح (٢٠١٤) بعنوان استراتيجية نظم المعلومات

المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي.

هدفت إلى التعرف على استراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر- نموذجاً، وذلك بتقييم المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي، وتقييم مدى توفر الخصائص المتعلقة بجودة نظم المعلومات المحاسبي الحكومي، وقدرة النظام على تلبية حاجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية من أجل تطوير نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي وتحقيق الأهداف وترجمتها للاحتياجات التدريبية، الرغبة في التغيير، فلقد أصبحت الحاجة للتغيير في أساليب نظم المعلومات المحاسبية وسبل إصلاحها أكثر إلحاحاً وخاصة مع بداية الألفية الجديدة، وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في قيامها بدراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في نظام

المعلومات المحاسبي وأثرها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية،
ولاسيما تلك العوامل التنظيمية ووسائل تكنولوجيا المعلومات
والبيئية، وقد تجسدت الحالة العملية بالجهاز المركزي للتعبة العامة
والإحصاء في مصر .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: ان نظم
معلومات المحاسبة الحكومية تتمتع بمقومات أساسية تسهم في
تحقيق أهدافا بدرجة كبيرة جدا حيث تمتلك الوحدات الحكومية
الأجهزة الإلكترونية والبرامج المحاسبية ولكن تتفاوت بين الوحدات
الحكومية ويتوفر في نظم المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية
في الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء خصائص جودة نظم
المعلومات المحاسبية الإلكترونية بدرجة متوسطة، وأن نظام
معلومات المحاسبي الحكومي الإلكتروني في الجهاز المركزي للتعبة
العامة والإحصاء يلبي حاجات مستخدمي البيانات والإدارة المالية
بدرجة كبيرة جدا.

وكان من توصيات الدراسة العمل على تطوير النظام
وشموليته لجميع المستويات الإدارية ولجميع الوحدات وتوحيد
البرامج المستخدمة في الأجهزة الحكومية والاهتمام بتصميم وتطوير
النظام المحاسبي الحكومي من خلال توقعات وادراكات العاملين في

الأجهزة الحكومية والعمل على تأهيل الكوادر التي تعمل على النظام من خلال الدورات التدريبية وتطوير النظام بما يكفل توفير المعلومات المناسبة والملائمة لاتخاذ القرار.

ويرى الباحث ان التعرض لدراسة صلاح (٢٠١٤) أفاد الباحث في التعرف على العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي الحكومي وأثرها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهذا أفاد الباحث في تحديد المتغير التابع في دراسته، باعتبار ترشيد النفقات هدف استراتيجي للحكومة الكويتية.

– دراسة الرشيد (٢٠١٢) بعنوان مدى ممارسة الوزارات الكويتية لضوابط الرقابة الداخلية

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الوزارات الكويتية لضوابط الرقابة المعتمدة من لجنة معايير الرقابة الداخلية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة الدراسة الذي تضمن هذه الضوابط واستخدم مقياس لكرت الخماسي لمعرفة دلالات إجابات المجيبين من عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من المدققين العاملين في وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه تطبق وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية الضوابط الرقابية المعتمدة من لجنة معايير الرقابة الداخلية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا بشكل عام وتمارسها بدرجة عالية. وقد كانت أعلى درجة تطبيق لضوابط إجراءات التفويض والموافقات الأكثر تطبيقاً تلتها ضوابط تسوية الأرصدة ثم ضوابط التحقق ثم ضوابط الفصل بين المهام الوظيفية ثم ضوابط الإشراف ثم الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات ثم ضوابط استخدام الأصول ثم الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات ثم ضوابط مراجعة الأداء التشغيلي، أما بالنسبة للضوابط الرقابية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فكانت مطبقة بدرجة أقل من بقية الضوابط. وأوصت الدراسة بتعزيز ممارسة الضوابط الرقابية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات ليتم ممارستها بصورة أكبر والعمل على متابعة وفحص تطبيق الضوابط بشكل مستمر وكامل، كونه من الممكن أحياناً إغفال تطبيق ضابطاً رقابياً معيناً قد يؤدي إلى تعريض الوزارة إلى مخاطر قد تكون نتائجها كارثية وتنظيم وإعداد دورات تدريبية في مجال

التدقيق والرقابة الداخلية إشراك المدققين الداخليين فيها ومتابعة التطورات والتعديلات التي تطرأ على إصدارات المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا بشكل عام لمواكبتها في عملية التطبيق المستقبلي.

وقد استفاد الباحث من دراسة الرشيد (٢٠١٢) في تحديد المتغير المستقل في الدراسة الحالية وهو الضوابط الرقابية العامة والتطبيقية.

- دراسة الدلاهمة (٢٠١٢) بعنوان أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية هدفت الدراسة إلى استكشاف اثر أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية، حيث استخدم الاستبيان في جمع البيانات الأولية من مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٣٦) بينما بلغ عدد الاستبانات التي تم تحليلها إحصائياً (٩٢) استبيان. واحتوت الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة هي (١) مخاطر الاستخدام غير

المصرح به لنظام التشغيل (٢) مخاطر أعطال الملفات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات (٣) مخاطر عدم تحديد صلاحيات الدخول على النظم المحاسبية، بينما كان المتغير التابع هو أداء نظم المعلومات المحاسبية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود اثر لكل من مخاطر الاستخدام غير المصرح به لنظام التشغيل ومخاطر أعطال الملفات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات ومخاطر عدم تحديد صلاحيات الدخول على النظم المحاسبية على أداء نظم المعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية لحمايتها من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أوصت بضرورة تدريب العاملين وتعريفهم بأهمية الضوابط الرقابية والالتزام بها.

وقد استفاد الباحث من دراسة الدلاهمة (٢٠١٢) بتعزيز الحاجة للدراسة الحالية وأهمية إعدادها، حيث أوصى الدلاهمة (٢٠١٢) بضرورة تبني الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية لحمايتها من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبناء عليه عزز الباحث أهمية دراسة وتقييم مستوى الضوابط الرقابية في دراسته الحالية.

- دراسة الأزرق (٢٠١١) بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية

الإلكترونية في ترشيد القرارات الإدارية

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد القرارات الإدارية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والوقوف على ترشيد القرارات الإدارية، وبيان أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على اتخاذ القرارات الإدارية بجمارك البحر الأحمر. حيث اتبع الباحث المنهج الاستنباطي في صياغة فروض البحث، والمنهج الاستقرائي في اختبار الفروض والمنهج الوصفي في الدراسة التطبيقية، والمنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يؤدي إلى إنتاج معلومات ملائمة ودقيقة وموضوعية، الأمر الذي يساعد على ترشيد القرارات الإدارية، وأن توفر النظم الإلكترونية معلومات تساعد الإدارة في تحديد الفرص المستقبلية وتنظيم الأنشطة وتخطيطها بصورة دقيقة، وممتاز نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في جمارك البحر الأحمر

ملائمتها لاحتياجات الإدارة وانها تمتاز بالمرونة التي تسمح
إجراء تعديلات عليها وفق للتغيرات في الظروف.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظم بالمؤسسات بطريقة
متكاملة في إطار نظم المعلومات الإدارية حيث إن تفوق النظم على
بعضها البعض في التقنية داخل المؤسسة الواحدة يخلق كثيرا من
المشكلات الفنية.

يرى الباحث ان نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كمتغير
في دراسة الأزرق (٢٠١١) لا يمكن ان يقوم بتنفيذ عملياته المحاسبية
ضمن بيئة تكنولوجيا المعلومات بدون توفر الضوابط الرقابية
وخصوصا التطبيقية، وقد كان له دور في ترشيد القرارات الإدارية كما
أظهرت دراسة الأزرق (٢٠١١)، ومن المعروف انه لكل قرار إداري
تكلفة ونفقه في مفهوم القطاع العام وان ترشيد القرارات الإدارية
مرتبط حتما بترشيد النفقات. وهذا عزز ادراك الباحث للحاجة
لتغطية الجانب النظري في دراسته لجزئية تحدثت عن المعلومات،
ونظام المعلومات المحاسبي.

- دراسة الرحالة (٢٠١٠) بعنوان فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات العامة الأردنية

هدف هذا البحث إلى التعرف على فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية (القانونية والتشريعية، والحماية والأمن، والبنية التحتية والتقنية التكنولوجية، والإدارية) على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات الأردنية، حيث تم جمع البيانات من العاملين في وحدات الرقابة الداخلية فيها والبالغ عددها (٢٣) وزارة، و(٥٠) مؤسسة عامة موجودة في عمان، وبواقع ثلاث استبيانات لكل منها، وبلغ عدد الاستبيانات المستعادة (١٥٠) استبانته من (٥٠) مؤسسة ووزارة.

وأظهرت النتائج وجود فاعلية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات مجتمعة، وجاءت بالمرتبة الأولى المتطلبات الإدارية، يليها المتطلبات التشريعية، إلا أن متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات متطلبات الحماية والأمن لم تكن ذات فاعلية. وإن هناك ضعف في البنية التحتية وفي النظم المستخدمة وضعف الحماية المادية وعلى البرامج. كما بينت الدراسة أن وحدات

تكنولوجيا المعلومات ووحدات الرقابة الداخلية تقوم بالرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في (٦٨%) من المؤسسات الأردنية في ان واحد، بينما تقوم وحدات الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات على انفراد بالرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في (١٢%)، (١٦%) من المؤسسات الأردنية على الترتيب. وأوصت الدراسة بضرورة معالجة وتعزيز نقاط الضعف في متطلبات الحماية والأمن ومتطلبات البنية التحتية لتحقيق فاعليتها المطلوبة والعمل على توفير الحماية الملائمة وتعزيز الضوابط وتوفير البنية التحتية اللازمة واستخدام نظم متطورة تتناسب مع الأنشطة ، وضرورة تحديث الخطط الدراسية بالجامعات الأردنية لتشمل مواضيع التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطبيقاتها في مجال التدقيق والرقابة الداخلية.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تعزيز مصداقية دراسته، حيث اخذ الباحث بتوصية هذه المتعلقة بتعزيز الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات العامة الأردنية، والتي هي موضوع الدراسة الحالية.

٢-٢-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة Usang & Salim (٢٠١٦) بعنوان

Performance Effects of Internal Audit Characteristics and Relationships in Nigerian Local Governments

"تأثيرات أداء خصائص التدقيق الداخلي والعلاقات في الحكومات المحلية النيجيرية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خصائص التدقيق الداخلي وهي المهارة والتعليم والخبرة وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي والاستقلالية والتدريب واثرها على أداء الحكومات النيجيرية، استخدم في هذه الدراسة أداة الاستبيان حيث تم توزيعها على (٣٠١) من مدراء أقسام التدقيق الداخلي في مختلف قطاعات الحكومة النيجيرية، حيث أظهرت النتائج ان تحسين خصائص التدقيق الداخلي بالإضافة إلى تحسين علاقات التدقيق الداخلي مع الإدارة هي عوامل أساسية لنجاح الحكومات حيث أثرت بشكل كبير وواضح على أدائها وإضافة قيمة لأقسام التدقيق الداخلي في الحكومات النيجيرية، كما أوصت الدراسة بضرورة تحليل العوامل

المؤثرة على التدقيق الداخلي تجريبياً" من خلال النظريات
المستخدمة في هذا المجال.

ويرى الباحث ان دراسة (Usang & Salim, ٢٠١٦) أجريت على أقسام
التدقيق الداخلي في مختلف قطاعات الحكومة النيجيرية وتعرضت للعلاقة بين
ضبط جودة عمل التدقيق الداخلي والاستقلالية والتدريب واثرها على أداء
الحكومات النيجيرية، وتتشابه مع الدراسة الحالية في انها أجريت في وحدات
التدقيق والرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية الكويتية، كما تعرضت
الدراسة الحالية إلى ضبط النفقات الحكومية وهذا عامل مهم جدا ومن
الاعتبارات التي تؤخذ بالحسبان عند تقييم أداء الحكومات.

دراسة (Hoy & Foley ٢٠١٥) بعنوان

A structured approach to integrating audits to create

organizational efficiencies: ISO ٩٠٠١ and ISO ٢٧٠٠١

"هيكلية ممنهجة للتدقيق المتكامل لخلق كفاءة تنظيمية: ISO

ISO ٢٧٠٠١ و٩٠٠١"

أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين التدقيق وأنظمة الإدارة،
حيث أشار الباحثون إلى أهمية العلاقة التكاملية بين التدقيق والإدارة
في تحقيق أهداف المؤسسات الاستراتيجية، تم جمع البيانات من

الدراسات الاكاديمية السابقة، حيث استخدم في هذه الدراسة نظامين من أنظمة الإدارة هما نظام إدارة جودة التدقيق ونظام إدارة امن معلومات التدقيق، حيث أظهرت النتائج ان هذين النظامين كفيلا برفع ضبط جودة عمليات التدقيق الداخلي مما ساعد المؤسسات على تقليل النفقات وتحقيق الاستدامة وتعزيز ثقة العملاء في المؤسسات وخدماتها، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق التدقيق المتكامل لتحقيق الكفاءة والممارسة معا.

ويرى الباحث ان (Hoy&Foley, 2015) درست نظام إدارة جودة التدقيق الداخلي ونظام إدارة امن معلومات التدقيق وانهما يساهمان في جودة عمليات التدقيق الداخلي وان هذا ساعد على تقليل النفقات، وهذا وثيق العلاقة بالدراسة الحالية حيث الدراسة الحالية تسعى إلى ترشيد النفقات ودراسة (Hoy&Foley, 2015) ساعدت في تقليل النفقات، كما ان امن معلومات هو من أهداف رقابة تكنولوجيا المعلومات بمعنى ان الدراستان تسيران في نفس الاتجاه.

دراسة (٢٠١٣) Handerson et al. بعنوان

The Effect of Internal Auditors' Information Technology

Knowledge on Integrated Internal Audit

"تأثير معرفة المدققين الداخليين لتقنية المعلومات على التدقيق الداخلي

المتكامل

أوضحت هذه الدراسة تأثير معرفة المدققين الداخليين بتكنولوجيا المعلومات (IT) على التدقيق الداخلي المتكامل، تم جمع المعلومات من قاعدة البيانات المرتبطة بالشبكة العالمية لمعلومات التدقيق (GAIN) ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، حيث شدد الباحثون من خلال تطوير نموذج على أربعة خصائص لتكنولوجيا المعلومات يجب أخذها بعين الاعتبار ومعرفتها وهي: المعرفة بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، المعرفة بضوابط تطبيق تكنولوجيا المعلومات، المعرفة ببرمجيات التدقيق في تكنولوجيا المعلومات، وأخيراً معرفة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، حيث أكد الباحثون ان معرفة المدققين الداخليين بهذه الأمور هو ضمان حقيقي لرفع أداء المؤسسة ومساعدتها في تحقيق ميزة إضافية طويلة الأمد، أوصت الدراسة بمقارنة تقنية المعلومات المستخدمة مع شركات أخرى في نفس المجال.

استفاد الباحث من دراسة (Handerson, et al., ٢٠١٣) في أنها بينت أهمية معرفة المدققين الداخليين بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط تطبيق تكنولوجيا المعلومات وبرمجيات التدقيق في تكنولوجيا المعلومات، وهذه في معظمها تعرض لها الباحث وأرشدته بان تكون وحدة المعاينة هم المدققين الداخليين في الوزارات الكويتية.

دراسة (٢٠١٢) Al-Dalabeeh & Al-shbiel بعنوان

The Role of Computerized Accounting Information Systems in Reducing the Costs of Medical Services at King Abdullah University Hospital.

"دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض تكاليف الخدمات الطبية في مستشفى الملك عبد الله الجامعي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض تكاليف الخدمات الطبية المقدمة في مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٦) موظفاً من بينهم المدير الإداري والمالي، ورئيس قسم المحاسبة، والمحاسبين، واعتمدت الدراسة على المناهج النظرية والميدانية من المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً هاماً لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض

تكاليف الخدمات الطبية في المستشفى، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل عنصر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية (الموارد البشرية والأجهزة والمعدات والبرمجيات وقواعد البيانات والإجراءات) والحد من تكاليف الخدمات الطبية في المستشفى. وأوصت الدراسة بضرورة الإبقاء على أعلى مستويات من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من خلال مواكبة أحدث التطورات في مجالات البرمجيات والأجهزة وقواعد البيانات، وإجراء الصيانة الدورية مما يساعد على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمرضى في مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي.

دراسة (٢٠٠٣) Bedard et. al. بعنوان

The Effect of Training on Auditors' Acceptance of an Electronic Work System

" اثر التدريب على قبول المدققين لنظام العمل الإلكتروني "

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير التدريب على مدى استجابة وقبول المدققين المستخدمين لأنظمة التدقيق الإلكترونية. وقد بينت هذه الدراسة أهمية دراسة العوامل التي تؤثر على نجاح التدريب في تحسين قبول المستخدمين لأنظمة العمل الجديدة. وكذلك بينت وجهات نظر المستخدمين في رفض التقنيات الحديثة؛

ومدى قدرة التدريب على تغيير وتحسين تقبلهم للأنظمة الحديثة. وقد قامت هذه الدراسة على بيانات أخذت من ٢٨٩ مدقق و١٤٢ مدير تدقيق من الذين أخضعوا لنظام تدريب مكثف؛ وكانت نتيجة الدراسة أن التدريب قد نجح في تغيير إدراك المدققين (المعدين)، ولكن تأثيره على المراجعين كان محدداً نظراً لطبيعة عمل كل منهما.

ولكن بالنسبة إلى الكفاءة الذاتية في استعمال الحاسوب، فإن الدراسة أظهرت تغييراً إيجابياً في المجموعتين. هذه النتائج تعني أن أهمية التدريب تأتي من تأثيره على نظرة المستخدم للمهمة التي يؤديها، وكذلك على الكفاءة الذاتية في استخدام الحاسوب.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تكوين فكرة وفرضية في الدراسة تتعلق بخصائص المدققين الداخليين الشخصية.

٣-٢-٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بالرغم من وجود علاقة بين الدراسات السابقة سواء تلك الدراسات المعدة باللغة العربية أو تلك المعدة باللغة الإنجليزية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز وتختلف عن الدراسات السابقة، فقد لاحظ الباحث أن دراسة الرشيدى (٢٠١٢) المعنونة بمدى ممارسة الوزارات الكويتية لضوابط الرقابة الداخلية من

حيث انها درست مدى ممارسة الضوابط الرقابية المتمثلة في متغيرات مختلفة عن الدراسة الحالية فقد درس الرشيدى (٢٠١٢) متغيرات شملت (إجراءات التفويض والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدام الأصول، التحقق، تسوية الأرصدة، مراجعة الأداء التشغيلي والأنشطة، الإشراف) في وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية، وهذه المتغيرات لم تتعرض لها الدراسة الحالية، كونها متغيرات بالضوابط الرقابية ولكن ليس من مجموعة الضوابط التي تتعلق بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات، وقد تشابهت الدراسة الحالية مع الرشيدى (٢٠١٢) في التعرض لمستوى تطبيق ضوابط رقابة تكنولوجيا المعلومات وهي جزئية في دراسته، ولم يرقم بربطها بالمتغير التابع وهو ترشيد الإنفاق في الوزارات الكويتية، مما أوجد اختلافاً واضحاً في متغيرات الدراسة واهدافها ونتائجها والمعالجات الإحصائية.

اما فيما يتعلق بدراسة العلاطي (٢٠١٧) بعنوان تقييم فاعلية الرقابة المالية الداخلية في ترشيد الإنفاق الحكومي، دراسة ميدانية في وزارة الداخلية بدولة الكويت، فقد درست الهيكل التنظيمي، والكفاءات، والخبرات، والمعايير المهنية، و مهام وحدات الرقابة، والمستحدثات التكنولوجية، والتشريعات، البيئة الرقابية، ومعايير السلوك الأخلاقي كأبعاد للرقابة المالية الداخلية، وتحديد علاقتهم بترشيد الإنفاق الحكومي، وهذه المتغيرات لم تتعرض لها

الدراسة الحالية، باستثناء التشابه في المتغير التابع وهو ترشيد النفقات الحكومية، كما ان العلاطي (٢٠١٧) لم يتعرض لرقابة تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل، بل اعتمد فاعلية الرقابة المالية بأبعادها المذكورة سابقا كمتغير مستقل.

أما فيما يتعلق بدراسة المطيري (٢٠١٦) فقد درست توفر مكونات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على ترشيد التكاليف في وزارة الكهرباء والماء الكويتية، وهذا أوجد اختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، فلم تتعرض الدراسة الحالية لتوفر مكونات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل، كما ان دراسة المطيري (٢٠١٦) أجريت على وزارة الكهرباء والماء الكويتية، بينما الدراسة الحالية أجريت على مجتمع شمل جميع الوزارات الكويتية، كما اشتركت الدراستان في جزئية متعلقة بالمتغير التابع حيث اعتمد المطيري (٢٠١٦) ترشيد التكاليف كمتغير تابع، بينما اعتبرت الدراسة الحالية ترشيد النفقات كمتغير تابع، اذ يعتبر ترشيد التكاليف احد المداخل الممكن اتباعها في سبيل ترشيد النفقات.

أما بقية الدراسات العربية والأجنبية، فلم تتشابه من حيث متغيراتها المستقلة والتابعة مع الدراسة الحالية، فقد تعرضت بقية الدراسات إلى مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات ودور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في

خفض تكاليف الخدمات الطبية في الأردن، أو أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على خفض التكاليف في الصومال، أو دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية في الأردن، مما أوجد اختلافا في مكان إجرائها ومجتمع الدراسة ومتغيراتها.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

- ١-٣ منهج الدراسة
- ٢-٣ مجتمع الدراسة
- ٣-٣ مصادر الحصول على البيانات
- ٤-٣ أداة الدراسة
- ٥-٣ ثبات أداة الدراسة
- ٦-٣ صدق الأداة
- ٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

١-٣ منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي- التحليلي وذلك للتعرف على اثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، وهذا المنهج يقوم على تفسير وضع الظاهرة أو المشكلة وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للمشكلة كما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى النتائج.

٢-٣ مجتمع الدراسة

استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من الوزارات الكويتية والبالغ عددها (١٦) وزارة، اما وحدة المعاينة فتكونت من جميع المدققين الداخليين العاملين في وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية. حيث قام الباحث بتوزيع (١٥٠) استبانة على المدققين الداخليين في وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في الوزارات جميعها، استرجع منها الباحث (١٢٢) استبانة وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (١٥) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، يوضح الجدول رقم (١) توزيع المدققين الداخليين تبعاً للمتغيرات الشخصية.

الجدول رقم (١)

توزيع المدققين الداخليين تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٦٣	٥٨,٩
	انثى	٤٤	٤١,١
	المجموع	١٠٧	١٠٠
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٢٤	٢٢,٤
	٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٤٤	٤١,١
	٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٢٠	١٨,٧
	٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	١١	١٠,٣
	٥٥ سنة فأكثر	٨	٧,٥
	المجموع	١٠٧	١٠٠

٤٥,٨	٤٩	محاسبة	التخصص
٩,٣	١٠	نظم معلومات محاسبية	
٢١,٥	٢٣	إدارة	
٩,٣	١٠	تكنولوجيا معلومات	
٥,٦	٦	مالية	
٤,٧	٥	قانون	
٣,٧	٤	اخرى	
١٠٠	١٠٧	المجموع	
٨٠,٤	٨٦	بكالوريوس	
٥,٦	٦	دبلوم عالي	
٩,٣	١٠	ماجستير	
٤,٧	٥	دكتوراه	
١٠٠	١٠٧	المجموع	

١٠,٣	١١	أقل من ٥ سنوات	عدد سنوات الخبرة
٢٧,١	٢٩	من ٥ الى اقل من ١٠ سنوات	
١٧,٨	١٩	من ١٠ الى اقل من ١٥ سنة	
٢٩,٩	٣٢	من ١٥ الى اقل من ٢٠ سنة	
١٥	١٦	٢٠ سنة فأكثر	
١٠٠	١٠٧	المجموع	
٤٢,١	٤٥	مدقق داخلي رئيسي	المسمى الوظيفي
٢٦,٢	٢٨	مدقق داخلي	
١٤	١٥	رئيس شعبة تدقيق داخلي	
١١,٢	١٢	مساعد مدير دائرة تدقيق داخلي	
٦,٥	٧	مدير دائرة تدقيق داخلي	
١٠٠	١٠٧	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (١) ما يلي:

١. بلغ عدد الذكور من المدققين الداخليين (٦٣) بنسبة مئوية (٥٨,٩%)، بينما

بلغ عدد الإناث (٤٤) بنسبة مئوية (٤١,١%).

٢. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع المدققين الداخليين تبعاً لمتغير العمر

(٤١,١%) للفئة العمرية (٢٥ الى اقل من ٣٥ سنة)، بينما بلغت أدنى

نسبة مئوية (٧,٥%) للفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر).

٣. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع المدققين الداخليين تبعاً لمتغير التخصص

(٤٥,٨%) للتخصص (محاسبة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٣,٧%)

للتخصص (اخرى).

٤. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع المدققين الداخليين تبعاً لمتغير المؤهل

العلمي (٨٠,٤%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة

مئوية (٤,٧%) لمؤهل العلمي (دكتوراه).

٥. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع المدققين الداخليين تبعاً لمتغير عدد سنوات

الخبرة (٢٩,٩%) لعدد سنوات الخبرة (من ١٥ الى اقل من ٢٠ سنة)، بينما

بلغت أدنى نسبة مئوية (١٠,٣%) لعدد سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات).

٦. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع المدققين الداخليين تبعاً لمتغير المسمى

الوظيفي (٤٢,١%) لمسمى الوظيفي (مدقق داخلي رئيسي)، بينما بلغت

أدنى نسبة مئوية (٦,٥%) لمسمى الوظيفي (مدير دائرة تدقيق داخلي).

٣-٣ مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين في جمع البيانات هما:

أ- المصادر الثانوية:

وهي البيانات المتوفرة في المكتبات وقواعد البيانات الإلكترونية من الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة والرسائل العلمية السابقة ذات العلاقة بالبحث.

ب- المصادر الأولية:

قام الباحث بجمع البيانات بواسطة استبانة البحث التي صممت خصيصا لأغراض هذه الدراسة والتي تناسب طبيعة الدراسة وعنوانها، وقد تم بلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلمية المتضمنة في المتغيرين التابع والمستقل، اعتمادا على ما تم طرحه نظريا في أدبيات الدراسة، وفيما يأتي تفصيل لأداة الدراسة.

٣-٤ أداة الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات

وفيما يلي عرضا لمكونات الاستبيان:

الجزء الأول: ويحتوي على المعلومات الشخصية عن المدققين الداخليين العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلية في الوزارات الكويتية.

الجزء الثاني: وتكون الجزء الثاني من قسمين وشمل العبارات التي تعبر عن المتغيرين المستقل والتابع وكما يلي:

القسم الأول (المتغير المستقل): وتكون من مجموعة عبارات مثلت رقابة تكنولوجيا المعلومات التي تمارس في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلية في الوزارات الكويتية وتكونت من ما يلي:

المجال الأول: وتضمن عبارات تقيس الالتزام بالضوابط الرقابية العامة
المجال الثاني: وتضمن عبارات تقيس الالتزام بالضوابط الرقابية التطبيقية
القسم الثاني (المتغير التابع): وتضمن العبارات التي تعبر عن ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

تم اعتماد مقياس ليكرت للتدرج الخماسي لقياس مستوى الالتزام بتنفيذ رقابة تكنولوجيا المعلومات وترشيد النفقات حيث تم إعطاء الإجابة موافق بشدة (5) درجات، والإجابة موافق (4) درجات، والإجابة محايد (3) درجات، والإجابة غير موافق درجتان، والإجابة غير موافق بشدة درجة واحدة.

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة

الموافقة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات المطلوبة

$1,33 = 3/4 = 3/(1-0)$ وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- درجة موافقة منخفضة من ١ - أقل من ٢,٣٣.
- درجة موافقة متوسطة من ٢,٣٤ - أقل من ٣,٦٧.
- درجة موافقة كبيرة من ٣,٦٨ - ٥ .

٥-٣ ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم إيجاد معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل، جدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل

المجال	البُعد	معامل (كرونباخ ألفا)
رقابة تكنولوجيا المعلومات	الضوابط الرقابية العامة	٠,٨٤
	الضوابط الرقابية التطبيقية	٠,٨٣
	رقابة تكنولوجيا المعلومات ككل	٠,٨٦
ترشيد الإنفاق		٠,٨٤
الأداة ككل		٠,٨٧

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من جدول (٢) أن قيم معاملات ثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠,٨٣-٠,٨٦) ، كما بلغ معامل (كرونباخ ألفا) للأداة ككل (٠,٨٧) وهي قيم مرتفعة لأغراض التطبيق؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (٠,٦٠) (Sekaran ,٢٠٠٣).
التوزيع الطبيعي:

بغرض التعرف على التوزيع الطبيعي لبيانات أفراد العينة، تم تطبيق الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) على جميع أبعاد الدراسة ومجالاتها، ويجدر الإشارة إلى أن معيار قبول البيانات أنها تتبع التوزيع الطبيعي بأن تكون مستوى الدلالة أكبر من ٥%، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٣)

نتائج تطبيق الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) على جميع أبعاد الدراسة ومجالاتها

الدلالة الإحصائية	Kolmogorov-Smirnov Z	البُعد	المجال
٠,٧٦	٠,٦٧	الضوابط الرقابية العامة	رقابة تكنولوجيا المعلومات
٠,٨٣	٠,٦٢	الضوابط الرقابية التطبيقية	
٠,٨٨	٠,٥٩	رقابة تكنولوجيا المعلومات ككل	
٠,٩٣	٠,٥٥	ترشيد الإنفاق	

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من جدول (٣) أن قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) لأبعاد الدراسة ومجالاتها تراوحت بين (٠,٥٥-٠,٦٧)، وهي قيمة مقبولة؛ إذ أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$)؛ وهذا يدل على أنها تؤكد أن التوزيع كان طبيعياً.

بهدف تشخيص مشكلة الارتباطات الداخلية يليق المتغيرات المستقلة فقد تم الاعتماد على حساب المعامل (Tolerances) لكل من المتغيرات المستقلة وكذلك الاختبار (Variare Inflation Factor: VIF)^١، يجب أن تكون VIF أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة وقيم (Tolerance) أكبر من (٠,٠٥)، الجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول (٤)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل

البعد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
الضوابط الرقابية العامة	٠,١٥	٦,٦٦
الضوابط الرقابية التطبيقية	٠,١٤	٧,١٤

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

^١ لاحظ أن $VIF = 1/Tolerance$

يظهر من الجدول رقم (٤) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع أبعاد المتغير المستقل كانت أقل من (١٠)، بينما كانت قيمة اختبار معامل التباين المسموح به (Tolerance) لجميع الأبعاد أكبر من (٠,٠٥) ، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد ارتباط عالي بين أبعاد المتغير المستقل، وبالتالي يمكن استخدامها جميعها في نموذج الانحدار، ومعرفة أي من هذه الأبعاد لها أثر دال إحصائياً على المتغير التابع، وكذلك معرفة النسبة المئوية لذلك الأثر إن وجد، وبعد أن تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغير المستقل، فإنه سوف يتم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد.

٦-٣ صدق الأداة

للتأكد من صحة الاستبيان وتعبير العبارات المكونة له عن متغيرات الدراسة بشكل صادق ومناسب من ناحية الجوهر والمضمون واللغة والشكل، فقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من اصحاب الاختصاص من اعضاء الهيئة التدريسية والذين تفضلوا مشكورين بغداء ملاحظاتهم حول بنود وعبارات الاستبيان، قد قام الباحث بتعديلها وفق ما اشاروا به حتى تم اخراج الاستبيان بصورته النهائية.

٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

- لغايات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الأولية التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، فقد تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:
- مقاييس النزعة المركزية، حيث استخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية والتكرارات لتوصيف متغيرات الدراسة
- اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل
- الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) بغرض التعرف على التوزيع

الطبيعي للبيانات

- اختبار (كرونباخ ألفا) للتحقق من ثبات أداة الدراسة
- اختبار (T) لاختبار فرضية الدراسة الأولى والمتعلقة بتطبيق الضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

كما تم استخدام اختبار (T) لبيان ان كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) لتقديرات المدققين الداخليين حول مستوى رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية تبعا لمتغير الجنس الوارد ضمن الفرضية الرئيسية الثالثة.

- الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية والمتعلقة باثر رقابة
تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة،
والمتعلقة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة
($\alpha \geq 0,05$) لتقديرات المدققين الداخليين حول مستوى رقابة تكنولوجيا
المعلومات في الوزارات الكويتية تبعاً لمتغيرات (العمر، التخصص، المؤهل
العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

الفصل الرابع التحليل الإحصائي

- ١-٤ أولاً: النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا
- ٢-٤ ثانياً: النتائج المتعلقة بمستوى ترشيد النفقات في الوزارات
- ٣-٤ ثالثاً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:
- ١-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى
- ٢-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى
- ٣-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية
- ٤-٣-٤ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية
- ٥-٣-٤ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثالثة
- ٦-٣-٤ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الرابعة

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

يشتمل هذا الفصل على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على المدققين الداخليين، حيث تم فيه تحليل إجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل مجال من مجالات الدراسة في محاولة للتعرف على أثر رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، وتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات.

٤-١ أولاً: النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات:

للتعرف على مستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات والمجال ككل، الجدول رقم (٥) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٥)

المتوسطات الحسائية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال رقابة

تكنولوجيا المعلومات مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسائي

الرتبة	البُعد	المتوسط الحسائي	درجة التقييم
١	الضوابط الرقابية التطبيقية	٣,٥٧	متوسطة
٢	الضوابط الرقابية العامة	٣,٤٢	متوسطة
	مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات ككل	٣,٤٨	متوسطة

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (٥) أن مستوى رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية جاء متوسطاً حيث المتوسط الحسائي (٣,٤٨) بدرجة تقييم متوسطة، كما أظهرت النتائج المبينة بالجدول رقم (٥) أن المتوسط الحسائي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد الضوابط الرقابية التطبيقية بلغ (٣,٥٧) بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسائي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن بُعد الضوابط الرقابية العامة (٣,٤٢) بدرجة تقييم متوسطة أيضاً. ولكي يتم إعطاء صورة مفصلة عن مستوى رقابة تكنولوجيا المعلومات فقد قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسائية، والانحرافات المعيارية لمدي موافقة الأفراد المبحوثين على كل بُعد من الأبعاد المتعلقة بمستوى رقابة

تكنولوجيا المعلومات في الوزارات المبحوثة، حيث كانت النتائج كما هي

موضحة في الجداول الموجودة في الجزء التالي.

جدول (٦)

المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات

مجال " الضوابط الرقابية العامة " مرتبة تنازلياً وفقاً لمتوسط الحسائي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسائي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	يتم تنفيذ العمليات المالية إلكترونياً وفق رقابة ذاتية للجهاز بما يمنع الاستخدام غير الصحيح للمعالجات	٤,١١	٠,٧٠	مرتفعة
٢	١٧	هناك سياسات وإجراءات لمنع انفراد موظفاً واحداً بالسيطرة على الجوانب الهامة لعمليات تشغيل أجهزة الكمبيوتر	٤,٠٧	٠,٨٠	مرتفعة

مرتفعة	٠,٨٦	٣,٩٨	لا تسجل حالات فقدان للمعلومات التي تم إدخالها ومعالجتها على الحواسيب	٣	٣
مرتفعة	٠,٨٤	٣,٩٣	هناك نظام حماية يمنع المستخدمين من استخدام برامج وتطبيقات غير مسموح بها	١٣	٤
مرتفعة	٠,٨٢	٣,٩٠	يتم الاخذ بملاحظات العاملين على الأجهزة فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان أمن المعلومات وحرص الوصول اليها في المخولين بذلك	٥	٥
مرتفعة	٠,٨٠	٣,٨٢	لا يمكن للمستخدمين تعديل أي من البرامج الموجودة على الجهاز	١٤	٦
مرتفعة	٠,٨٦	٣,٨٠	هناك رقابة على البرامج بحيث تضمن حماية البيانات من أي تعديلات غير مسموح بها	٩	٧

مرتفعة	٠,٧٤	٣,٧٩	هناك مجموعة إجراءات رقابية تغطي كافة أنشطة وعمليات الوزارة التي تنفذ إلكترونيا	١٩	٨
متوسطة	٠,٨٧	٣,٥٥	تعتبر البيانات والمعلومات التي يعمل عليها الافراد محمية من عمليات الدخول من اشخاص غير مصرح لهم	٧	٩
متوسطة	١,٠٥	٣,١٧	يتم مراقبة دخول الأشخاص إلى أجهزة الحاسوب من خلال الرمز السري الشخصي	٦	١٠
متوسطة	١,٠٥	٣,٠٨	تتوفر حماية مادية للمعدات والمرافق الحاسوبية	٨	١١
متوسطة	١,٠٨	٣,٠٥	هناك نظام ومواعيد دورية لصيانة الأجهزة الحاسوبية	١٢	١٢
متوسطة	١,١٣	٣,٠٥	يتم التعميم عن فترات سيتم فيها تحديث البرامج التطبيقية	١٥	١٢

متوسطة	١,١٨	٣,٠٢	يتم تشخيص المشاكل القائمة وتقديم التوصيات بالإجراءات التصحيحية والحلول المقترحة	١١	١٤
متوسطة	١,٢٤	٣,٠٠	يتم تنفيذ العمليات بشكل دوري ومستمر دون انقطاعات أو توقف للنشاط	٢	١٥
متوسطة	١,٢٦	٢,٩٩	هناك إجراءات رقابية تضمن عدم التعديل أو التغيير في المعلومات التي تتضمنها قواعد البيانات	١٨	١٦
متوسطة	١,٢٢	٢,٩٠	هناك إجراءات رقابية تعمل على تقييد أو الكشف عن محاولات الدخول إلى المصادر الحاسوبية	١٠	١٧
متوسطة	١,٢٦	٢,٨٨	لا يمكن للأشخاص غير المصرح لهم بالعمل أو الدخول إلى الأجهزة	٤	١٨

متوسطة	١,٢٩	٢,٨٤	هناك نظام يسمح فقط لعدد من المسؤولين بالدخول إلى مجموعة البرامج والأنظمة الحساسة والمهمة	١٦	١٩
متوسطة	٣,٤٢		مجال " الضوابط الرقابية العامة " ككل		

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (٦) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "الضوابط الرقابية العامة " تراوحت بين (٢,٨٤- ٤,١١)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (١) ونصها: يتم تنفيذ العمليات المالية إلكترونياً وفق رقابة ذاتية للجهاز بما يمنع الاستخدام غير الصحيح للمعالجات الإلكترونية ، بمتوسط حسابي (٤,١١) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١٦) ونصها: هناك نظام يسمح فقط لعدد من المسؤولين بالدخول إلى مجموعة البرامج والأنظمة الحساسة والمهمة، بمتوسط حسابي (٢,٨٤) وبدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٤٢) بدرجة تقييم متوسط .

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات

مجال " الضوابط الرقابية التطبيقية " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٣	هناك إجراءات رقابة تضمن التصريح بإدخال البيانات وتحويلها إلى شكل من أشكال المعالجة الأوتوماتيكية	٤,٠٥	٠,٧٤	مرتفعة
٢	٢	هناك إجراءات رقابة تُطبّق على الأنظمة التطبيقية الحاسوبية لمنع الأخطاء والمخالفات والكشف عنها	٤,٠٢	٠,٧٣	مرتفعة
٣	٤	هناك إجراءات للتأكد من ادخال البيانات بطريقة دقيقة ومكتملة وفي توقيت محدد	٣,٩٧	٠,٦٩	مرتفعة

مرتفعة	٠,٧١	٣,٩٦	تناسب الإجراءات الرقابية الإلكترونية مع طبيعة النظام المحاسبي في الوزارة	٩	٤
مرتفعة	٠,٧٩	٣,٩٤	أخطاء المعالجات يتم تحديدها وتصحيحها	١٣	٥
مرتفعة	٠,٨٣	٣,٩٢	يتم التحقق من ان تعكس الملفات والتقارير الناتجة عن البرامج التطبيقية (نتائج المعالجة) المعاملات المالية والأحداث التي وقعت بالفعل وبشكل دقيق	٦	٦
مرتفعة	٠,٧٤	٣,٨٢	هناك ضوابط رقابية للحد من الغش والأخطاء وسوء الاستعمال	١١	٧

مرتفعة	٠,٧٥	٣,٨١	هناك إجراءات رقابة منفصلة للبرامج كل على حدة مثل رقابة برامج الذمم الدائنة والمخزون والرواتب والمنح والقروض... الخ	١	٨
متوسطة	١,١٤	٣,١٩	المعلومات تمت المصادقة عليها اصوليا قبل معالجتها بواسطة الحاسوب	١٢	٩
متوسطة	١,٢١	٣,١٢	تتم مراجعة إلكترونية للتقارير التي تحدد معلومات مرفوضة أو غير منطقية.	٧	١٠
متوسطة	١,١٧	٣,٠٧	تتبع إجراءات رقابة تضمن تحقيق الفاعلية في التشغيل والتنفيذ الصحيح للعمليات	١٠	١١
متوسطة	١,١٩	٣,٠٦	المعلومات محافظ عليها من الضياع أو التعديل أو التغير بشكل غير قانوني	١٤	١٢

متوسطة	١,٢١	٣,٠٣	هناك إجراءات رقابة إلكترونية على الموازنات تضمن عدم إمكانية تعديلها بعد الانتهاء من صياغتها	٨	١٣
متوسطة	١,١٦	٢,٩٨	هناك إجراءات تحقق من معالجة البيانات بشكل ملائم باستخدام أجهزة الكمبيوتر بطريقة صحيحة	٥	١٤
متوسطة	٣,٥٧		مجال " الضوابط الرقابية التطبيقية " ككل		

يظهر من الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "الضوابط الرقابية التطبيقية" تراوحت بين (٢,٩٨) - (٤,٠٥) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع فقرات المجال، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٣) ونصها: هناك إجراءات رقابة تضمن التصريح بإدخال البيانات وتحويلها إلى شكل من أشكال المعالجة الأتوماتيكية ، بمتوسط حسابي (٤,٠٥)، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) ونصها: هناك إجراءات تحقق من معالجة البيانات بشكل ملائم باستخدام أجهزة الكمبيوتر بطريقة صحيحة، بمتوسط حسابي (٢,٩٨) ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٥٧) بدرجة تقييم متوسطة.

٢-٤ ثانياً: النتائج المتعلقة بمستوى ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية:

للتعرف على مستوى ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية والمجال ككل، الجدول رقم (٨) يوضح ذلك.

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات

مجال " ترشيد الانفاق " مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١٠	هناك برنامج يتضمن نقطة إعادة الطلب للمواد والمستلزمات بحيث لا يتم تخزينها لفترة طويلة ومساحات تخزينية كبيرة	٤,٠٥	٠,٧٤	مرتفعة
٢	٢	يتم مراجعة بنود الانفاق بشكل دوري لتمكين الإدارة من اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من العجز في موازنة الوزارة	٣,٩٢	٠,٧٥	مرتفعة

مرتفعة	٠,٨٠	٣,٩١	أوجه الإنفاق محددة مسبقاً وفق القوانين والأنظمة ومعبر عنها في الموازنة بحيث لا يترك مجال لاجتهاد شخصي للإدارة لصرف أي نفقه بطريقة شخصية	١	٣
مرتفعة	٠,٧٦	٣,٩٠	يتم دراسة وتحليل العلاقة بين مدخلات ومخرجات العمليات للتأكد من إنجاز المهام باقتصادية عالية	٣	٤
مرتفعة	٠,٧٩	٣,٨٨	تتجنب الإدارة عمليات الشراء المباشر وتلجأ إلى أسلوب المناقصات لضمان الحصول على اقل الأسعار	١٧	٥
مرتفعة	٠,٨٥	٣,٨٧	احتساب نفقات أنشطة المدخلات والعمليات و المخرجات ونفقات الأنشطة الادارية كل على حدا	١٩	٦

مرتفعة	٠,٧٩	٣,٨١	هناك خطط تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد	٢٦	٧
مرتفعة	٠,٩١	٣,٧٩	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان ان نفقات المشتريات هي في اقل وانسب سعر	١٥	٨
مرتفعة	٠,٩٠	٣,٧٩	يتم الحصول على معلومات تبين قيمة نفقات الانشطة غير الضرورية التي يمكن الاستغناء عنها	٢٤	٨
مرتفعة	٠,٩٥	٣,٧٧	يتم إنشاء عقود صيانة وإصلاح وترميم الأصول لتفادي مخاطر التعطل عن العمل وعدم الإنفاق المباشر على صيانة الأصول وترميمها بما يؤدي لخفض نفقات الصيانة	١٦	١٠

مرتفعة	١,٠٣	٣,٧٢	يتم احتساب الفرق بين مجموع النفقات المصروفة لتقديم الخدمة ومجموع الأعباء الضرورية لتقديمها	٢١	١١
مرتفعة	٠,٩٧	٣,٧٠	ينفذ نظام الرواتب والحوافز بحيث يتناسب مع استحقاقات وإنجازات الأفراد بحيث لا يتم صرف بدلات أو مكافئات لأشخاص دون استحقاق أو حسب رغبة الإدارة	١٤	١٢
مرتفعة	٠,٨١	٣,٦٨	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق الكفاية الإنتاجية في العمل ومتابعتها بشكل مستمر	١٢	١٣
مرتفعة	٠,٩٦	٣,٦٨	يتم تخفيض قيمة المخصصات للبنود التي كانت نفقاتها الفعلية اقل من المقدرة في الموازنة	٢٨	١٣

متوسطة	٠,٨٥	٣,٥٤	يتم اتخاذ إجراءات لإزالة النفقات غير المبررة واللجوء إلى بدائل اقل تكلفة	٥	١٥
متوسطة	١,٠٤	٣,٢٧	يتم استخدام البدائل والتقنيات الجديدة لضمان توفير نفقات نفقات الاستهلاك	٩	١٦
متوسطة	٠,٩١	٣,٢٦	يتم إعداد مؤشرات ونسب مالية للإنفاق بحيث تبين كفاءة الوحدة في عملية صرف النفقات	٦	١٧
متوسطة	٠,٩٩	٣,٢٦	يتم مقارنة مخصصات الموازنة مع الإنفاق الفعلي في الحساب الختامي سنويا	٧	١٧

متوسطة	١,٠٦	٣,٢٣	يتم مراجعة إجراءات وروتين العمل حسب المتغيرات المستحدثة بهدف الاستغناء عن الإجراءات غير الضرورية في العمل والتخلص من نفقاتها	١٣	١٩
متوسطة	١,١٤	٣,١٣	يتم الربط بين تكلفة الموارد المستخدمة في تقديم الخدمة وتكلفة الخدمات المقدرة مسبقا	٢٠	٢٠
متوسطة	٠,٩٧	٣,٠٨	يتم إجراء تحليل لنفقات العمليات للتأكد من كفاءتها واقتصاداتها كتحليل الكلفة والمنفعة	٨	٢١

متوسطة	١,١٥	٣,٠٧	يتم الالتزام بتنفيذ التعاميم الصادرة عن الجهات العليا التي تحث على خفض الأنفاق وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة كالتخفيف من سفرات العمل الخارجية على سبيل المثال.	٤	٢٢
متوسطة	١,١٤	٣,٠٧	هناك برامج لزيادة الكفاية الإنتاجية وكفاءة تقديم الخدمات	٢٧	٢٢
متوسطة	١,١٢	٢,٩٩	يمكن تحديد مبالغ النفقات مقدما على أساس علمي بحيث تصبح أساس لقياس وضبط التكاليف الفعلية	٢٢	٢٤
متوسطة	١,٠٧	٢,٩٨	تكون النفقات الإجمالية في ظل ظروف التشغيل العادية في الحد الأدنى	٢٣	٢٥

متوسطة	١,٢٧	٢,٩٥	١١	٢٦	يتم إصدار تقارير تبين تكلفة نفقات العمليات المقدره والفعليه وبيان الانحرافات في نفقاتها وخصوصا اذا كانت الانحرافات غير مرغوبه
متوسطة	١,٢١	٢,٩٠	٢٥	٢٧	تتوفر المعلومات المحاسبية التي تبين قيمة النفقة المتوقعة مستقبلا والتي تختلف أو تتفاوت من بديل لآخر من بدائل القرار.
متوسطة	١,٢٨	٢,٨١	١٨	٢٨	يمكن تحديد سعر الخدمات مسبقا بما يضمن الوصول إلى قيمة نفقة مستهدفة
متوسطة	٣,٤٧				مجال " ترشيد الانفاق " ككل

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (٨) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد

العينة عن فقرات مجال " ترشيد الانفاق " تراوحت بين (٢,٨١-٤,٠٥)، جاءت

في المرتبة الأولى الفقرة رقم (١٠) ونصها: هناك برنامج يتضمن نقطة إعادة

الطلب للمواد والمستلزمات بحيث لا يتم تخزينها لفترة طويلة وبمساحات تخزينية كبيرة، بمتوسط حسابي (٤,٠٥) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١٨) ونصها: يمكن تحديد سعر الخدمات مسبقاً بما يضمن الوصول إلى قيمة نفقة مستهدفة، بمتوسط حسابي (٢,٨١) وبدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٧٤) بدرجة تقييم مرتفعة، مما يدل على أن هناك مستوى مرتفع من الاهتمام برشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

٣-٤ ثالثاً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

١-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يتم تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على مدى تطبيق المعلومات في الوزارات الكويتية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال الأول من مجالات أداة الدراسة والذي يهدف للتعرف على تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول رقم (٩)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل /

تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يتم تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية	٣,٤٨	١٩,٥٨	١٠٦	٠,٠٠	تقبل الفرضية بصيغتها البديلة

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٩) تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تشير إلى وجود تطبيق لرقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، حيث بلغت قيمة (T) (١٩,٥٨) وهي قيمة دالة إحصائية، والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٤٨) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

كما قام الباحث باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى، والتي جاءت نتائجها على النحو الآتي:

٢-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على مدى تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على البُعد الأول من أبعاد مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات والذي يهدف للتعرف على مدى تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول رقم (١٠)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على بُعد/ تطبيق الضوابط الرقابية

العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية	٣,٤٢	١٦,٣٧٠	١٠٦	٠,٠٠	تقبل الفرضية بصيغتها البديلة

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٠) تقبل الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة والتي تشير إلى أن هناك تطبيق لضوابط الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، حيث بلغت قيمة (T) (١٦,٣٧٠) وهي قيمة دالة إحصائياً ، والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٤٢) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار وبدرجة تقييم مرتفعة، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

٣-٣-٤ نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على مدى تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على البعد الثاني من أبعاد مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات والذي يهدف للتعرف على مدى تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، الجدول رقم (١١) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١١)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على بُعد / تطبيق الضوابط الرقابية

التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية

نتيجة الفرضية	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	T	المتوسط الحسابي	الفرضية
تقبل الفرضية بصيغتها البديلة	٠,٠٠	١٠٦	١٩,٥٨٠	٣,٤٨	لا يتم تطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (١١) تقبل الفرضية الثانية بالصيغة البديلة والتي تشير إلى أن هناك تطبيق لضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، حيث بلغت قيمة (T) (١٩,٥٨٠) وهي قيمة دالة إحصائياً، والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٤٨) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار وبدرجة تقييم مرتفعة، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

٤-٣-٤ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد اثر لرقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

– الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر لتطبيق الضوابط الرقابية العامة لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية.

– الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر لتطبيق الضوابط الرقابية التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية

للتحقق من صحة هذه الفرضيات تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر أبعاد رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات ككل، جدول (١٢) يوضح ذلك.

جدول (١٢)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر

أبعاد الرقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات ككل

الدلالة الإحصائية	F	R ²	R	الدلالة الإحصائية	T	β	المجالات
٠,٠٠	٣٤,٠٤	٠,٤٠	٠,٦٣	٠,٠٠	٧,٥١	٠,٨٢	الضوابط الرقابية العامة
				٠,٠٠	٦,٥١	٠,٥٨	الضوابط الرقابية التطبيقية

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من جدول (١٢) ما يلي:

١- النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الاولى: وجود أثر ذو دلالة إحصائية

عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) لأبعاد الرقابة تكنولوجيا المعلومات على

ترشيد النفقات ككل، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط المجمع (R) (٠,٦٣)

وهي قيمة دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت قيمة (R-square) (٠,٤٠) وهي قيمة دالة إحصائياً تفسر قدرة رقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات ككل، بمعنى أن أبعاد رقابة تكنولوجيا المعلومات تفسر ما قيمته (٤٠%) من التغير الحاصل في ترشيد النفقات ككل، وبلغت قيمة الاختبار (F) (٣٤,٠٤) بدلالة إحصائية (٠,٠٠) وهي قيمة دالة إحصائياً تدل على وجود تباين في قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع، بالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية البديلة التي تنص " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) لرقابة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية".

٢- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) للضوابط الرقابية العامة على ترشيد النفقات، حيث بلغت قيم (T, β) (٠,٨٢، ٧,٥١) وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية بالصيغة البديلة.

٣- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) للضوابط الرقابية التطبيقية على ترشيد النفقات، حيث بلغت قيم (T, β) (٠,٥٨، ٦,٥١) هي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية بالصيغة البديلة.

٤-٣-٥ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين تقديرات المدققين الداخليين حول مستوى رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على متغير الجنس، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متغيرات (العمر، التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول رقم (١٣)

نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على متغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
ذكر	٣,٤٦	٠,٢٤	٠,٩٥	٠,٣٤
انثى	٣,٥١	٠,٢٧		

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (١٣) عدم وجود فروق دالة إحصائية

بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مستوى رقابة تكنولوجيا

المعلومات في الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية،
حيث بلغت قيمة (T) (٠,٩٥) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

الجدول رقم (١٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متغيرات (العمر،

التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٣,٣٦	٠,٣٢	٢,٤٩	٠,٠٦
	٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٣,٤٩	٠,٢٢		
	٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٣,٥٢	٠,٢٥		
	٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٣,٥٣	٠,١٦		
	٥٥ سنة فأكثر	٣,٦٣	٠,٢٣		

٠,٠٧	٢,٨٦	٠,٣٤	٣,٤٠	محاسبة	التخصص
		٠,٢٢	٣,٥٠	نظم معلومات محاسبية	
		٠,٢٣	٣,٥٣	إدارة	
		٠,٢٣	٣,١٩	تكنولوجيا معلومات	
		٠,١٥	٣,٧٠	مالية	
		٠,٣٠	٣,٤٥	قانون	
		٠,٠٨	٣,٥٦	اخرى	
٠,٠٨	٢,٢٨	٠,٢٦	٣,٤٨	بكالوريوس	
		٠,٢٥	٣,٢٦	دبلوم عالي	
		٠,١٨	٣,٥٢	ماجستير	
		٠,١٩	٣,٦٣	دكتوراه	

٠,٠٥١	٢,٥٧	٠,١٧	٣,٥٦	أقل من ٥ سنوات	عدد سنوات الخبرة
		٠,٢٧	٣,٤٨	من ٥ الى اقل من ١٠ سنوات	
		٠,٣٦	٣,٣٦	من ١٠ الى اقل من ١٥ سنة	
		٠,١٨	٣,٥٦	من ١٥ الى اقل من ٢٠ سنة	
		٠,١٩	٣,٤٢	٢٠ سنة فأكثر	
٠,٥٥	٠,٧٧	٠,٣٢	٣,٤٨	مساعد مدقق داخلي	المسمى الوظيفي
		٠,٢١	٣,٤٩	مدقق داخلي	
		٠,١٧	٣,٥٤	رئيس شعبة تدقيق الداخلي	
		٠,١٢	٣,٤٥	مساعد مدير دائرة تدقيق داخلي	
		٠,٢٦	٣,٣٥	مدير دائرة تدقيق داخلي	

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (١٤) عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مستوى رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية، حيث كانت قيم (F) وهي قيمة غير دالة إحصائية.

٤-٣-٦ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين تقديرات المدققين الداخليين الدراسة حول ترشيد النفقات الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على متغير الجنس، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متغيرات (العمر، التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول رقم (١٥)

نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على متغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
ذكر	٣,٤٦	٠,٣٦	٠,٢٤	٠,٨١
انثى	٣,٤٨	٠,٣٧		

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (١٥) عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية، حيث بلغت قيمة (T) (٠,٢٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

الجدول رقم (١٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متغيرات (العمر،

التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٣,٣٣	٠,٤٢	٢,٩٩	٠,٠٦
	٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٣,٤٢	٠,٣٢		
	٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٣,٦٦	٠,٣٢		
	٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٣,٥١	٠,٤٦		
	٥٥ سنة فأكثر	٣,٦٠	٠,١٦		

٠,٠٧	٢,٩٨	٠,٤٥	٣,٣١	محاسبة	التخصص
		٠,٣٠	٣,٤٦	نظم معلومات محاسبية	
		٠,٣١	٣,٤٩	إدارة	
		٠,٢٥	٣,٠٠	تكنولوجيا معلومات	
		٠,١٥	٣,٨٨	مالية	
		٠,١٨	٣,٩٢	قانون	
		٠,٣٧	٣,٧١	أخرى	
٠,٠٨	٢,٢٨	٠,٣٦	٣,٤٩	بكالوريوس	
		٠,٣١	٣,١٠	دبلوم عالي	
		٠,٣٨	٣,٤٦	ماجستير	
		٠,٢٥	٣,٤٦	دكتوراه	

٠,٢٣	١,٤٢	٠,٣٠	٣,٣٦	أقل من ٥ سنوات	عدد سنوات الخبرة
		٠,٣٨	٣,٤٠	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	
		٠,٥٥	٣,٤١	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	
		٠,٢٥	٣,٥٨	من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة	
		٠,٢٧	٣,٤٩	٢٠ سنة فأكثر	
٠,٢٦	١,٣٤	٠,٤٤	٣,٥١	مساعد مدقق داخلي	المسمى الوظيفي
		٠,٣٣	٣,٣٤	مدقق داخلي	
		٠,٢٢	٣,٥٥	رئيس شعبة تدقيق الداخلي	
		٠,٢٥	٣,٤٢	مساعد مدير دائرة تدقيق داخلي	
		٠,٢٧	٣,٥٧	مدير دائرة تدقيق داخلي	

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

يظهر من الجدول رقم (١٦) عدم وجود فروق دالة إحصائياً
بين تقديرات المدققين الداخليين حول مستوى ترشيد النفقات في
الوزارات الكويتية، تبعاً للمتغيرات الشخصية، حيث كانت قيم (F)
وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

١-٥ النتائج

٢-٥ التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١-٥ النتائج

بعد ان تم صياغة أسئلة الدراسة وتحديد أهدافها واختبار فرضياتها وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، فإنه يمكن عرض نتائج هذه الدراسة النهائية في النقاط التالية:

١. بينت الدراسة انه تتوفر الرقابة على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية وبدرجة متوسطة، حيث جاء مستوى توفر الضوابط الرقابية التطبيقية بدرجة متوسطة، وكذلك جاء مستوى توفر الضوابط الرقابية العامة بدرجة متوسطة أيضا. وهذا يشير إلى انه هناك تطبيق للرقابة على تكنولوجيا المعلومات ولكن ليس بدرجة كافية، حيث من المفترض ان يكون تطبيق للضوابط الضوابط الرقابية التطبيقية والضوابط الرقابية العامة بدرجة اكبر، وهذا يتوافق مع دراسة الرشيدى (٢٠١٢) التي بينت انه يتم ممارسة ضوابط تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية.

٢. كشفت الدراسة انه بالرغم من ان توفر كلا من الضوابط الرقابية التطبيقية وتوفر الضوابط الرقابية العامة بدرجة متوسطة في الوزارات الكويتية، إلا إن مستوى توفر الضوابط الرقابية التطبيقية كان أكثر من الضوابط الرقابية العامة وهذا ما أشارت إليه الأوساط الحسائية.

٣. فيما يتعلق بعملية ترشيد الانفاق في الوزارات الكويتية فقد أظهرت الدراسة انه يتم تنفيذ إجراءات لترشيد النفقات الحكومية ولكن بدرجة متوسطة وليس مرتفعة، وقد يعود ذلك إلى عدم توفر رقابة تكنولوجيا المعلومات بدرجة عالية مما اضعف من قدرة الوزارات الكويتية على تحقيق ترشيد النفقات بصورة عالية. وهذا يتوافق مع دراسة (المطيري:٢٠١٦) التي بينت ان هناك مستوى متوسط من ترشيد التكاليف في وزارة الماء والكهرباء الكويتية.

٤. بينت الدراسة وجود اثر للرقابة على تكنولوجيا المعلومات على ترشيد الانفاق في الوزارات الكويتية، حيث كان هناك اثر لكل من الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية على ترشيد

النفقات، إلا إن تأثير الضوابط الرقابية العامة على ترشيد الإنفاق كان أكبر من تأثير الضوابط الرقابية التطبيقية.

٥. بينت الدراسة ان نسبة الذكور من المدققين الداخليين أكبر بكثير من نسبة الاناث في دوائر التدقيق الداخلي في الوزارات الكويتية.

٦. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى تطبيق رقابة تكنولوجيا المعلومات في الوزارات الكويتية بين تقديرات المدققين الداخليين ، تبعاً للمتغيرات الشخصية

٧. كشفت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات المدققين الداخليين حول مستوى ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية ، تبعاً للمتغيرات الشخصية.

٢-٥ التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة فإنه يمكن صياغة التوصيات التالية:

١. حث المسؤولين في الوزارات الكويتية على مراجعة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات في وزاراتهم وتقييمها وخصوصاً ان التكنولوجيا علم متطور ومتجدد وبالتالي تصبح عملية التحديث ضرورية، ويمكن الاستعانة بالمختصين الخارجيين الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات ومدققي تكنولوجيا المعلومات في ديوان المحاسبة الكويتي.
٢. لفت انتباه الإدارات ذات العلاقة في الوزارات الكويتية إلى ضرورة تعزيز الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات بشقيها الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية وذلك بهدف احكام الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والعمليات المنفذة من خلالها.
٣. العمل على تعزيز ادراك الإدارات العليا لأثر رقابة تكنولوجيا المعلومات واهميتها في ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية ، وان العمل على تحسين رقابة تكنولوجيا المعلومات وضوابطها سيؤدي

٤. بالمنفعة الكبيرة في عملية الترشيد وعدم النظر إلى كلفة التحسين فقط.

٥. تشجيع استقطاب وتعيين مدققين داخليين مع اشتراط معرفتهم في تكنولوجيا المعلومات وذلك من اجل تحسين رقابة تكنولوجيا المعلومات.

٦. تشجيع الاناث على العمل كمدققات داخليات وخصوصا في مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات، حيث ان نسبة المدققات العاملات في الوزارات الكويتية قليلة مقارنة مع الذكور.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

الأزرق، محب الدين عثمان (٢٠١١). دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد القرارات الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية الاقتصاد والمعلومات الإدارية، جامعة البحر الأحمر، السودان.

إصدارات حكومة دولة الكويت، القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤.

إصدارات حكومة دولة الكويت، قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥، المادة (٨)، المادة

(١٢).

بلعاطل، عياش (٢٠١٣). آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية

البشرية المستدامة في الجزائر. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تقييم آثار

برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو

الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤، جامعة سطيف، الجزائر، ١١-١٢

مارس/آذار.

بن سعيد، أمين (٢٠١٥). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة

وموثوقية القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ٨ (٣)، ٧-

٣٥.

بني خالد، مرعي وحتاملة، اريج (٢٠١٣). الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية. مجلة المنارة، ١٩(٢).

جانغ، بيشان وشولكوف، نيكولاي (٢٠١١). عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، النشرة العربية، وحدة التفتيش المشتركة، الأمم المتحدة، جنيف.

حسين، ليث إبراهيم (٢٠١٤). الحكومة الإلكترونية وتأمين خدمات وأداء متميز لمستقبل الإدارة العامة، "إمكانيات ومتطلبات التطبيق". المجلة العربية للإدارة، ٢٤(٢)، ١١٩-١٣٦.

حلس، سالم (٢٠٠٧). نظام تكاليف الأنشطة كأساس لقياس تكلفة الخدمات التعليمية بالجامعات. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، ١٥ (١)، ٢١١-٢٣٨.

الخالدي، محمد (٢٠١٧). التكنولوجيا الإلكترونية، عمان، الأردن: دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الخطيب، خالد راغب (٢٠١٠). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، (ط١)، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الدلاهمة، سليمان (٢٠١٢). أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ١(٣٠).

دهمش، نعيم وابوزر، عفاف (٢٠٠٥) الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية لجامعة الزيتونة الأردنية (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، ص ٣، عمان- الأردن.

الذنيبات، علي عبدالقادر (٢٠١٤). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، (ط٥)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الرحاحلة، محمد ياسين (٢٠١٠). فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات العامة الأردنية. المجلة العربية للإدارة، ٣٠(٢). جمهورية مصر العربية.

الرشيدي، بريكان عبدالله (٢٠١٢). مدى ممارسة الوزارات الكويتية لضوابط الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

الرفاعي، خليل ووشاح، سليمان ووشاح محمود (٢٠١٣). مبادئ المحاسبة الحكومية، (ط١)، دار عمان، الأردن: تسنيم للنشر والتوزيع.

سليمان، علاء فتحي (٢٠٠٦). اطار مقترح لتقويم وتطوير أساليب الرقابة المحاسبية بالوحدات الحكومية لتحقيق كفاءة وفعالية الأداء بالقطاع الحكومي: بالتطبيق على الوحدات الحكومية بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة بنها. كلية التجارة، قسم محاسبة، جمهورية مصر العربية.

الشحادة، عبدالرزاق قاسم والبرغوثي، سمير إبراهيم والقطيش، عطاالله والردايدة، مراد (٢٠١١). المحاسبة الحكومية، (ط١)، الأردن: زمزم ناشرون وموزعون.

الشريف، عبده نعمان (٢٠٠٥). دور نظم المعلومات في إدارة المؤسسات الحكومية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر.

الشعباني، صالح والجميلي، وعد (٢٠١٢). ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق دراسة لعينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ٤(٩).

صلاح، مصطفى محمد (٢٠١٤). استراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي، المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بغداد

الطائي، أنعام عبد الجبار سلطان (٢٠١٠). توظيف تقانة المعلومات، والاتصالات في تصميم نظام معلومات الموارد البشرية المستندة على الشبكة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

العروذ، شاهر فلاح وشكر، طلال حمدون (٢٠٠٩). جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٥(٤)، ٤٧٨. عصفور، محمد شاكر (٢٠١٥). أصول الموازنة العامة، (ط٧)، المملكة العربية السعودية.

العلاطي، جلال فالح عبدالله (٢٠١٧). تقييم فاعلية الرقابة المالية الداخلية في ترشيد الإنفاق الحكومي، دراسة ميدانية في وزارة الداخلية بدولة الكويت، أطروحة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

العنزي، نواف فهد (٢٠١٨). أثر الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

قاسم، فهيم ناصيف (٢٠١٧). أثر التدقيق الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي "من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

كافي، مصطفى يوسف (٢٠١٤). تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، (ط١)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

لالوش، غنية (٢٠٠٢). دور المعلومات في توجيه إستراتيجية المؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر.

مشمش، أشرف محمد (٢٠١١). الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة أثرها على ترشيد المال العام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة.

المطيري، بدر مجبل (٢٠١٦). توفر مكونات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على ترشيد التكاليف (دراسة حالة: وزارة الكهرباء والماء الكويتية)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

المطيري، غزاي سبيل (٢٠١٢). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي)، لجنة معايير الرقابة الداخلية، إرشادات حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، ص ٦، الرابط:

[http://www.issai.org/media\(1060,1033\)INTOSAI_GOV_910_A.pdf](http://www.issai.org/media(1060,1033)INTOSAI_GOV_910_A.pdf)

النقري، مهيب (٢٠١٢). الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها. مجلة المعلوماتية، الصادرة عن الجمعية العلمية الكويتية للمعلوماتية، ٢(٨)، ٣٢-٦١. ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

Al-Dalabeeh, A. & Al-Shbiel, S. (2012). The Role of Computerized Accounting Information Systems in Reducing the Costs of Medical Services at King Abdullah University Hospital. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, ٤ (٦), ٨٩٣-٩٠٠.

Alikhani, Hosein, Ahmadi, Noushin and Mehravar, Mahdi (٢٠١٣). Accounting information system versus management information system. European Online Journal of Natural and Social Sciences, ٢(٣), ٣٥٩-٣٦٦. Online Available: <http://www.european-science.com>

Alzeban, A. & Gwilliam, D. (٢٠١٤). Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness: A Survey of the Saudi Public Sector. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, ٢٣(٢), ٧٤-٨٦.

Bedard, J., Jackson, C. Ettredge, M. and Johnstone, K. (٢٠٠٣). The Effect of Training on Auditors' Acceptance of an Electronic Work System. International Journal of Accounting Information Systems, ٤(٤).

Bodnar, George H. and Hopwood, William S . (٢٠١٠). Accounting information systems, (١٠th ed.).

Carlin, D. & Stewart, L. A. (٢٠١٤). A big ε Firm's use of information technology to control the audit process. How an audit support system is changing auditor behavior.

Freeland, C. (٢٠١٦). Basel Committee Guidance on Electronic Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development. A conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May ٧ - ٨.

Grant, G. and Chau, D. (٢٠١٥). Developing a Generic Framework for EGovernment. Journal of Global Information Management, ١٣(١); ١-٣٠.

Haldenwang, C. V. (٢٠١٤). Electronic Government (E-Government) And Development. The European Journal Of Development Research, ١٦(٢), ٤١٧-٤٣٢.

Hallaert, J. J. & Queyranne, M. (٢٠١٦). From Containment to Rationalization: Increasing Public Expenditure Efficiency in France.

Henderson, D., Davis, J. & Lapke, M. (٢٠١٣). The Effect of Internal Auditors' Information Technology Knowledge on Integrated Internal Audits. *International Business Research*, ٦(٤).

Henricks, T. S. (٢٠١٦). Reason and Rationalization: A Theory of Modern Play. *American Journal of Play*, ٨(٣), ٢٨٧.

Hoy, Z. & Foley, A. (٢٠١٥). A Structured Approach to Integrating Audits to Create Organizational Efficiencies: ISO ٩٠٠١ and ISO ٢٧٠٠١ Audits. *Total Quality Management and Business Excellence*, ٢٦(٥-٦), ٦٩٠-٧٠٢.

Moynihan, S. (٢٠١٤). Factors and Rules Effecting in E-Government. *European Journal of Scientific Research, Canada*, ٣٩(٢), ١٦٩-١٧٥.

New York State Department of Taxation and Finance (٢٠١٧, March ١٥), Computer –Assisted Audits Guidelines and Procedures for Sales Tax Audits, Extracted date ١٥/٥/٢٠١٧.

<https://www.tax.ny.gov/pdf/publications/sales/pub132.pdf>

Prawitt, D., Smith, J., Wood, D. (٢٠٠٩). Internal Audit Quality and Earnings Management. *The Accounting Review*, ٨٤, ١٢٥٥-١٢٨٠.

Ratcliffe, P. (٢٠٠٩). How to maximize the value of internal audit at board level. In *Annual Government Heads of Internal Audit Conference, Speaker notes*.

Romney, M., Steinbart, P., Mula, J., McNamara, R. & Tonkin, T. (٢٠١٢). *Accounting Information Systems, Australia: Pearson Education*.

Sarens, G., De Beelde, I. and P., E. (٢٠٠٩). Internal audit: the expert in providing comfort to the audit committee the case of risk management and internal control. *British Accounting Review*, ٤١(٢), ٩٠-١٠٦.

Sekaran, Uma (٢٠٠٣). *Research Methods For Business-A Skill Building Approach*, (٤th ed.), New York: Johan Wiley and Sons, Inc.

Sulub, S. (٢٠١٣). The Impact of Computerized Accounting Information Systems o Reducing Costs in Somaliland Business Companies. Social Science Research Network, August, ١-١٥.

Usang, O. &Salim, B. (٢٠١٦). Performance Effects of Internal Audit Characteristics and Relationships in Nigerian Local Governments. Mediterranean Journal of Social Sciences, ٧(٣).

Wen Lin, C. & Hung, W. (٢٠١١). A selection Model for auditing. Industrial Management & Data Systems, ١١١(٥).

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

– المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، لجنة معايير الرقابة الداخلية، إرشادات حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، ص ٦، الرابط:
[http://www.issai.org/media\(١٠٦٠,١٠٣٣\)INTOSAI_GOV_٩١٠٠_](http://www.issai.org/media(١٠٦٠,١٠٣٣)INTOSAI_GOV_٩١٠٠_)

A.pdf

– وزارة المالية الكويتية: ٢٠١٨. الرابط:

<http://www.mof.gov.kw/TheMOFNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=١٢١١>

<http://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Minister-stat١٧-١٨.pdf>

– مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٥) الرابط- <http://www.kna.kw/clt.html٥/run.asp?id=٧٧١>

– وزارة المالية الكويتية (٢٠١٧) الرابط

<http://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Minister-stat١٧-١٨.pdf>

قائمة الملاحق
ملحق رقم (١) استبيان الدراسة

حضرة المستجيب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان اثر رقابة تكنولوجيا المعلومات

على ترشيد النفقات في الوزارات الكويتية، وذلك كمتطلب لنيل درجة

الماجستير في المحاسبة.

يرجى التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق، وذلك لتحقيق

أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج واقعية والخروج بتوصيات مفيدة إن شاء

الله، علماً بأن إجاباتكم ستُعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث

العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

ضاري سفر

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية

١- الجنس:

ذكر	انثى

٢- العمر:

أقل من ٢٥ سنة	٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٥٥ سنة فأكثر

٣- التخصص:

محاسبة	نظم معلومات محاسبية	إدارة	تكنولوجيا معلومات	مالية	قانون	أخرى (يرجى تحديدها)

٤ - المؤهل العلمي:

بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه

٥- عدد سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة	٢٠ سنة فأكثر

٦- المسمى الوظيفي :

مساعد مدقق داخلي	مدقق داخلي	رئيس شعبة تدقيق داخلي	مساعد مدير دائرة تدقيق داخلي	مدير دائرة تدقيق داخلي

القسم الثاني: فيما يلي مجموعة من العبارات تتعلق برقابة تكنولوجيا المعلومات وإجراءاتها، يرجى التكرم بوضع إشارة في المكان الذي يمثل رأيكم. القسم الثاني : يتضمن هذا القسم عدد من العبارات التي تعبر عن تنفيذ الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وترشيد الانفاق في وزارتك، يرجى التكرم بوضع إشارة في مربع الإجابة التي ترونها مناسبة.

الضوابط الرقابية العامة

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة
١	يتم تنفيذ العمليات المالية إلكترونيا وفق رقابة ذاتية للجهاز بما يمنع الاستخدام غير الصحيح للمعالجات					
٢	يتم تنفيذ العمليات بشكل دوري ومستمر دون انقطاعات أو توقف للنشاط					

					لا تسجل حالات فقدان للمعلومات التي تم إدخالها ومعالجتها على الحواسيب	٣
					لا يمكن للأشخاص غير المصرح لهم بالعمل أو الدخول إلى الأجهزة	٤
					يتم الاخذ بملاحظات العاملين على الأجهزة فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان أمن المعلومات وحصر الوصول اليها في المخولين بذلك	٥
					يتم مراقبة دخول الأشخاص إلى أجهزة الحاسوب من خلال الرمز السري الشخصي	٦

					٧	تعتبر البيانات والمعلومات التي يعمل عليها الافراد محمية من عمليات الدخول من اشخاص غير مصرح لهم
					٨	تتوفر حماية مادية للمعدات والمرافق الحاسوبية
					٩	هناك رقابة على البرامج بحيث تضمن حماية البيانات من أي تعديلات غير مسموح بها
					١٠	هناك إجراءات رقابية تعمل على تقييد أو الكشف عن محاولات الدخول إلى المصادر الحاسوبية
					١١	يتم تشخيص المشاكل القائمة وتقديم التوصيات بالإجراءات التصحيحية والحلول المقترحة

					١٢	هناك نظام ومواعيد دورية لصيانة الأجهزة الحاسوبية
					١٣	هناك نظام حماية يمنع المستخدمين من استخدام برامج وتطبيقات غير مسموح بها
					١٤	لا يمكن للمستخدمين تعديل أي من البرامج الموجودة على الجهاز
					١٥	يتم التعميم عن فترات سيتم فيها تحديث البرامج التطبيقية
					١٦	هناك نظام يسمح فقط لعدد من المسؤولين بالدخول إلى مجموعة البرامج والأنظمة الحساسة والمهمة

					١٧ هناك سياسات وإجراءات لمنع انفراد موظفاً واحداً بالسيطرة على الجوانب الهامة لعمليات تشغيل أجهزة الكمبيوتر
					١٨ هناك إجراءات رقابية تضمن عدم التعديل أو التغيير في المعلومات التي تتضمنها قواعد البيانات
					١٩ هناك مجموعة إجراءات رقابية تغطي كافة أنشطة وعمليات الوزارة التي تنفذ إلكترونياً

الضوابط الرقابية التطبيقية

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة
١	هناك إجراءات رقابة منفصلة للبرامج كل على حدة مثل رقابة برامج الذمم الدائنة والمخزون والرواتب والمنح والقروض... الخ					
٢	هناك إجراءات رقابة تُطبَّق على الأنظمة التطبيقية الحاسوبية لمنع الأخطاء والمخالفات والكشف عنها					
٣	هناك إجراءات رقابة تضمن التصريح بإدخال البيانات وتحويلها إلى شكل من أشكال المعالجة الأوتوماتيكية					

					هناك إجراءات للتأكد من ادخال البيانات بطريقة دقيقة ومكتملة وفي توقيت محدد	٤
					هناك إجراءات تحقق من معالجة البيانات بشكل ملائم باستخدام أجهزة الكمبيوتر بطريقة صحيحة	٥
					يتم التحقق من ان تعكس الملفات والتقارير الناتجة عن البرامج التطبيقية (نتائج المعالجة) المعاملات المالية والأحداث التي وقعت بالفعل وبشكل دقيق	٦
					تم مراجعة إلكترونية للتقارير التي تحدد معلومات مرفوضة أو غير منطقية.	٧

					٨ هناك إجراءات رقابة إلكترونية على الموازنات تضمن عدم إمكانية تعديلها بعد الانتهاء من صياغتها
					٩ تناسب الإجراءات الرقابية الإلكترونية مع طبيعة النظام المحاسبي في الوزارة
					١٠ تتبع إجراءات رقابة تضمن تحقيق الفاعلية في التشغيل والتنفيذ الصحيح للعمليات
					١١ هناك ضوابط رقابية للحد من الغش والأخطاء وسوء الاستعمال
					١٢ المعلومات تمت المصادقة عليها اصوليا قبل معالجتها بواسطة الحاسوب

					أخطاء المعالجات يتم تحديدها وتصحيحها	١٣
					المعلومات محافظ عليها من الضياع أو التعديل أو التغيير بشكل غير قانوني	١٤

ترشيد النفقات

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة
١	أوجه الإنفاق محددة مسبقا وفق القوانين والأنظمة ومعبر عنها في الموازنة بحيث لا يترك مجال لاجتهاد شخصي- للإدارة لصرف أي نفقه بطريقة شخصية					

					٢ يتم مراجعة بنود الانفاق بشكل دوري لتمكين الإدارة من اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من العجز في موازنة الوزارة
					٣ يتم دراسة وتحليل العلاقة بين مدخلات ومخرجات العمليات للتأكد من إنجاز المهام باقتصادية عالية
					٤ يتم الالتزام بتنفيذ التعاميم الصادرة عن الجهات العليا التي تحث على خفض الأنفاق وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة كالتخفيف من سفرات العمل الخارجية على سبيل المثال.

					5	يتم اتخاذ إجراءات لإزالة النفقات غير المبررة واللجوء إلى بدائل اقل تكلفة
					6	يتم إعداد مؤشرات ونسب مالية للإنفاق بحيث تبين كفاءة الوحدة في عملية صرف النفقات
					7	يتم مقارنة مخصصات الموازنة مع الإنفاق الفعلي في الحساب الختامي سنويا
					8	يتم إجراء تحليل لنفقات العمليات للتأكد من كفاءتها واقتصاداتها كتحميل الكلفة والمنفعة
					9	يتم استخدام البدائل والتقنيات الحديثة لضمان توفير نفقات الاستهلاك

					١٠ هناك برنامج يتضمن نقطة إعادة الطلب للمواد والمستلزمات بحيث لا يتم تخزينها لفترة طويلة ومساحات تخزينية كبيرة
					١١ يتم إصدار تقارير تبين تكلفة نفقات العمليات المقدرة والفعلية وبيان الانحرافات في نفقاتها وخصوصا اذا كانت الانحرافات غير مرغوبة
					١٢ يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق الكفاية الإنتاجية في العمل ومتابعتها بشكل مستمر

					١٣	يتم مراجعة إجراءات وروتين العمل حسب المتغيرات المستحدثة بهدف الاستغناء عن الإجراءات غير الضرورية في العمل والتخلص من نفقاتها
					١٤	ينفذ نظام الرواتب والحوافز بحيث يتناسب مع استحقاقات وإجازات الأفراد بحيث لا يتم صرف بدلات أو مكافئات لأشخاص دون استحقاق أو حسب رغبة الإدارة
					١٥	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان ان نفقات المشتريات هي في اقل وانسب سعر

					١٦ يتم إنشاء عقود صيانة وإصلاح وترميم الأصول لتفادي مخاطر التعطل عن العمل وعدم الإنفاق المباشر على صيانة الأصول وترميمها بما يؤدي لخفض نفقات الصيانة
					١٧ تتجنب الإدارة عمليات الشراء المباشر وتلجأ إلى أسلوب المناقصات لضمان الحصول على أقل الأسعار
					١٨ يمكن تحديد سعر الخدمات مسبقاً بما يضمن الوصول إلى قيمة نفقة مستهدفة

				احتساب نفقات أنشطة المدخلات والعمليات و المخرجات ونفقات الأنشطة الادارية كل على حدا	١٩
				يتم الربط بين تكلفة الموارد المستخدمة في تقديم الخدمة وتكلفة الخدمات المقدرة مسبقا	٢٠
				يتم احتساب الفرق بين مجموع النفقات المصروفة لتقديم الخدمة ومجموع الأعباء الضرورية لتقديمها	٢١
				يمكن تحديد مبالغ النفقات مقدما على أساس علمي بحيث تصبح أساس لقياس وضبط التكاليف الفعلية	٢٢

					٢٣	تكون النفقات الإجمالية في ظل ظروف التشغيل العادية في الحد الأدنى
					٢٤	يتم الحصول على معلومات تبين قيمة نفقات الأنشطة غير الضرورية التي يمكن الاستغناء عنها
					٢٥	تتوفر المعلومات المحاسبية التي تبين قيمة النفقة المتوقعة مستقبلا والتي تختلف أو تتفاوت من بديل لآخر من بدائل القرار.
					٢٦	هناك خطط تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد
					٢٧	هناك برامج لزيادة الكفاية الإنتاجية وكفاءة تقديم الخدمات

					٢٨ يتم تخفيض قيمة المخصصات للبنود التي كانت نفقاتها الفعلية اقل من المقدرة في الموازنة
--	--	--	--	--	--

ملحق رقم (٢)

قائمة المحكمين

المحکم	الرتبة	مكان العمل
الدكتور سيف شبيل	أستاذ مشارك	جامعة آل البيت
الدكتور مهند نزال	أستاذ مشارك	جامعة آل البيت
الدكتور نوفان عليمات	أستاذ مشارك	جامعة آل البيت
الدكتور طارق الخالدي	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
الدكتور محمد الحايك	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
الدكتور عطالله القطيش	أستاذ مشارك	جامعة الزيتونة
الدكتور نمر سليحات	أستاذ مشارك	جامعة عمان العربية

ملحق رقم (٣)

مخرجات الحاسوب الإحصائية

RELIABILITY

```
/VARIABLES=a١ a٢ a٣ a٤ a٥ a٦ a٧ a٨ a٩ a١٠ a١١ a١٢ a١٣ a١٤  
a١٥ a١٦ a١٧ a١٨ a١٩
```

```
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

```
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	١٠٧	١٠٠,٠
Exclude d ^a	٠	٠,٠
Total	١٠٧	١٠٠,٠

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.840	19

RELIABILITY

/VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 b11 b12 b13

b14

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.830	14

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	١٠٧	١٠٠,٠
Exclude d ^a	٠	.٠
Total	١٠٧	١٠٠,٠

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

RELIABILITY

```
/VARIABLES=a١ a٢ a٣ a٤ a٥ a٦ a٧ a٨ a٩ a١٠ a١١ a١٢ a١٣ a١٤  
a١٥ a١٦ a١٧ a١٨ a١٩ b١ b٢ b٣ b٤ b٥ b٦ b٧ b٨ b٩ b١٠ b١١ b١٢  
b١٣ b١٤
```

```
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

```
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	١٠٧	١٠٠,٠
Exclude d ^a	٠	٠,٠
Total	١٠٧	١٠٠,٠

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.٨٦١	٣٣

RELIABILITY

```

/VARIABLES=c١ c٢ c٣ c٤ c٥ c٦ c٧ c٨ c٩ c١٠ c١١ c١٢ c١٣ c١٤
c١٥ c١٦ c١٧ c١٨ c١٩ c٢٠ c٢١ c٢٢ c٢٣ c٢٤ c٢٥ c٢٦ c٢٧ c٢٨
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
    
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	١٠٧	١٠٠,٠
Exclude d ^a	٠	.٠
Total	١٠٧	١٠٠,٠

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.٨٤١	٢٨

RELIABILITY

```
/VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14  
a15 a16 a17 a18 a19 b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 b11 b12  
b13 b14 c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 c11 c12 c13 c14 c15 c16  
c17 c18 c19 c20 c21 c22 c23 c24 c25 c26 c27 c28
```

```
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

```
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	107	100,0
Exclude d ^a	.	0,0
Total	107	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.870	61

NPAR TESTS

/K-S(NORMAL)=dima dimb total\ total

/MISSING ANALYSIS.

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		dima	dimb	total\1	total\2
N		107	107	107	107
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3,4176	3,0668	3,4809	3,4603
	Std. Deviation	.26388	.32810	.20400	.36091
Most Extreme Differences	Absolute	.097	.078	.104	.091
	Positive	.057	.064	.046	.049
	Negative	-.097	-.078	-.104	-.091
Kolmogorov-Smirnov Z		1,008	.804	1,071	.939
Asymp. Sig. (2-tailed)		.261	.038	.202	.341

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

DESCRIPTIVES VARIABLES=dima dimb total\1

/STATISTICS=MEAN.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
dima	١٠٧	٣,٤١٧٦
dimb	١٠٧	٣,٥٦٦٨
total\	١٠٧	٣,٤٨٠٩
Valid N (listwise)	١٠٧	

DESCRIPTIVES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a0 a6 a7 a8 a9 a10

a11 a12 a13 a14 a15 a16 a17 a18 a19 dima

/STATISTICS=MEAN.

Descriptives

DESCRIPTIVES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a0 a6 a7 a8 a9 a10

a11 a12 a13 a14 a15 a16 a17 a18 a19 dima

/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
a1	107	4,1121	.70480
a2	107	3,0000	1,23620
a3	107	3,9813	.80761
a4	107	2,8780	1,26424
a0	107	3,8972	.82341
a6	107	3,1682	1,00048
a7	107	3,0014	.87128

a٨	١٠٧	٣,٠٨٤١	١,٠٤٧٢٠
a٩	١٠٧	٣,٨٠٣٧	.٨٦٢٦٣
a١٠	١٠٧	٢,٨٩٧٢	١,٢٢٠٣٨
a١١	١٠٧	٣,٠١٨٧	١,١٨١٤٧
a١٢	١٠٧	٣,٠٤٦٧	١,٠٨٤٩٢
a١٣	١٠٧	٣,٩٣٤٦	.٨٣٨٥٩
a١٤	١٠٧	٣,٨٢٢٤	.٧٩٨٧٤
a١٥	١٠٧	٣,٠٤٦٧	١,١٢٧٥٦
a١٦	١٠٧	٢,٨٤١١	١,٢٨٩٦٥
a١٧	١٠٧	٤,٠٦٥٤	.٨٠٤١٣
a١٨	١٠٧	٢,٩٩٠٧	١,٢٥٥١٤
a١٩	١٠٧	٣,٧٩٤٤	.٧٣٦٣٦
dima	١٠٧	٣,٤١٧٦	.٢٦٣٨٨
Valid N (listwise)	١٠٧		

DESCRIPTIVES VARIABLES=b١ b٢ b٣ b٤ b٥ b٦ b٧ b٨ b٩

b١٠ b١١ b١٢ b١٣ b١٤ dimb

/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
b1	107	3,8131	.70399
b2	107	4,0187	.72760
b3	107	4,0467	.74408
b4	107	3,9720	.79306
b5	107	2,9813	1,10727
b6	107	3,9109	.82000
b7	107	3,1210	1,21088
b8	107	3,0280	1,20891
b9	107	3,9626	.71276
b10	107	3,0604	1,16773
b11	107	3,8224	.73732
b12	107	3,1869	1,14208

b13	107	3,9439	.78706
b14	107	3,0611	1,18824
dimb	107	3,0668	.32810
Valid N (listwise)	107		

DESCRIPTIVES VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10
c11 c12 c13 c14 c15 c16 c17 c18 c19 c20 c21 c22 c23 c24 c25
c26 c27 c28 total2

/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
c1	107	3,9060	.79042
c2	107	3,9109	.70388
c3	107	3,8972	.76398
c4	107	3,0748	1,10498

c0	١٠٧	٣,٥٤٢١	.٨٤٩٨٧
c٦	١٠٧	٣,٢٦١٧	.٩١٤٦٢
c٧	١٠٧	٣,٢٦١٧	.٩٩٣٧٢
c٨	١٠٧	٣,٠٨٤١	.٩٧٢٤٧
c٩	١٠٧	٣,٢٧١٠	١,٠٤٢٢٢
c١٠	١٠٧	٤,٠٤٦٧	.٧٤٤٥٨
c١١	١٠٧	٢,٩٥٣٣	١,٢٦٩٢٥
c١٢	١٠٧	٣,٦٨٢٢	.٨٠٧٩٦
c١٣	١٠٧	٣,٢٣٣٦	١,٠٦٠٢٥
c١٤	١٠٧	٣,٧٠٠٩	.٩٧٣٣٧
c١٥	١٠٧	٣,٧٩٤٤	.٩٠٨٤٣
c١٦	١٠٧	٣,٧٦٦٤	.٩٤٧٤٨
c١٧	١٠٧	٣,٨٧٨٥	.٧٨٥٦٠
c١٨	١٠٧	٢,٨١٣١	١,٢٨٢١٨
c١٩	١٠٧	٣,٨٦٩٢	.٨٤٧٦٨
c٢٠	١٠٧	٣,١٣٠٨	١,١٤١٧٠
c٢١	١٠٧	٣,٧١٩٦	١,٠٢٦٠٢

c22	١٠٧	٢,٩٩٠٧	١,١٢٠١٠
c23	١٠٧	٢,٩٨١٣	١,٠٧٢٦٦
c24	١٠٧	٣,٧٩٤٤	.٨٩٧٩٩
c25	١٠٧	٢,٨٩٧٢	١,٢١٢٦٣
c26	١٠٧	٣,٨١٣١	.٧٩٠٦٤
c27	١٠٧	٣,٠٦٥٤	١,١٤٣٢٤
c28	١٠٧	٣,٦٨٢٢	.٩٥٧٥٧
total\	١٠٧	٣,٤٦٥٣	.٣٦٥٩١
Valid N (listwise)	١٠٧		

T-TEST

/TESTVAL=٣

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=id dima dimb total

/CRITERIA=CI(.٩٥).

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
dima	١٠٧	٣,٤١٧٦	.٢٦٣٨٨	.٠٢٥٥١
dimb	١٠٧	٣,٥٦٦٨	.٣٢٨١٠	.٠٣١٧٢
total	١٠٧	٣,٤٨٠٩	.٢٥٤٠٥	.٠٢٤٥٦

One-Sample Test

	Test Value = ٣					
	t	df	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	٩٥% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
dima	١٦,٣٧٠	١٠٦	.٠٠٠	.٤١٧٦١	.٣٦٧٠	.٤٦٨٢
dimb	١٧,٨٦٨	١٠٦	.٠٠٠	.٥٦٦٧٦	.٥٠٣٩	.٦٢٩٦
total	١٩,٥٨٠	١٠٦	.٠٠٠	.٤٨٠٨٨	.٤٣٢٢	.٥٢٩٦

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL ZPP

/CRITERIA=PIN(.٠٥) POUT(.١٠)

/NOORIGIN

/DEPENDENT total٢

/METHOD=ENTER dima dimb.

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dimb, dima ^b		Enter

a. Dependent Variable: total²

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.629 ^a	.396	.384	.28719

a. Predictors: (Constant), dimb, dima

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0,610	2	2,807	34,038	... ^b
Residual	1,078	104	.082		
Total	14,192	106			

a. Dependent Variable: total

b. Predictors: (Constant), dimb, dima

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficient	t	Sig.	Collinearity Statistics

	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	.760	.386		1,967	.002		
1 dim a	.814	.124	.821	7,009	.004	.100	7,764
2 dim b	.649	.100	.082	7,014	.000	.142	7,144

a. Dependent Variable: total2

